Sana'a University Journal of Human Sciences
مجلة جامعة صنعاء للعلوم الإنسانية
Vol. 2 | No. 2 | Page 17– 57 | 2024 |
https://journals.su.edu.ye/index.php/jhs
ISSN : 2958-8677

النقود الافتراضية
ومشروعيتها في القانون اليمني

Virtual money
and its legitimacy in Yemeni law

Haitham Ismail Mohammad Qayed Al-Baidhani

Researcher - Faculty of *Sharia and Law*
Sana'a University - Yemen

هيثم إسماعيل محمد قايد البيضاني

باحث – كلية الشريعة والقانون – جامعة صنعاء – اليمن

Abdul Rahman Abdullah Shamsan

Researcher - Faculty of *Sharia and Law*
Sana'a University - Yemen

عبد الرحمن عبد الله شمسان

باحث – كلية الشريعة والقانون – جامعة صنعاء – اليمن

الملخص:

نتج عن التطور التكنولوجي ظهور وسائل جديدة لتنمية التبادل التجاري من خلال شبكة المعلومات الإنترنت؛ منها التي ظهرت على الساحة النقود الافتراضية وانتشار التعامل بها في دول العالم واستخدامها بعدة عمليات.

غالبية المتعاملين بها غير ملمين بخصائص ومخاطر النقود الافتراضية كونها لا فيزيائية وغير ملموسة وليس لها وجود مادي ويتم تداولها عبر الانترنت فقط تسمى عملات رقمية مشفرة، وهدف البحث بيان حقيقة النقود الافتراضية، وتحليل لأبرز الآثار الاقتصادية الناشئة عن انتشارها واستخدامها كوسيلة دفع ومدى مشروعيتها في الإسلام والقانون؛ وأهم النتائج: لا تعد نقوداً ولا عملات قانونية لافتقارها شروط النقد ووظائفه، وتعتبر آلية ملائمة للشراء والبيع بطريقة سلسة وسريعة وغير محددة السقف لطبيعتها اللامركزية. واهم التوصيات ضرورة تدخل الأجهزة المعنية لمنع التعامل بها في أفعال أو لأهداف غير مشروعة، وحضر التعامل بها لمخاطرها وآثارها السلبية. ويتوجب التقيد بتطبيق أحكام الإسلام لإيجاد حلول بديلة أو قواعد وضوابط لها وإصدار عملات رقمية مركزية مرتبطة بالذهب مستعينة بخبراء مختصين وألا تتعارض ودين الإسلام.

الكلمات المفتاحية: عملات مشفرة، بتكوين، نقود افتراضية، نقود قانونية.

Abstract:

Technological development resulted in the emergence of new means of developing trade exchange through the Internet. Including virtual money that appeared on the scene and the spread of dealing with it in countries of the world and its use in several operations.

The majority of its dealers are not familiar with the characteristics and risks of virtual money, as it is non-physical, intangible, has no physical existence, and is circulated via the Internet only, called encrypted digital currencies.; The most important results: It is not considered money or legal tender due to its lack of monetary conditions and functions. It is considered an appropriate mechanism for buying and selling in a smooth, fast and unlimited way due to its decentralized nature. The most important recommendations are the need for the concerned agencies to intervene to prevent dealing with them for illegal actions or goals, and to attend dealing with them due to their risks and negative effects. It is necessary to adhere to the application of the provisions of Islam to find alternative solutions or rules and controls for them, and to issue central digital currencies linked to gold, with the help of specialized experts, and not to contradict the religion of Islam.

Keywords: virtual money, Bitcoin, Cryptocurrencies, fiat money.

المقدمة:

تطورت النقود بعد نشأتها نتيجة التطور الاقتصادي والتجاري والتطور التكنولوجي الحديث والمرتبط بالتطور التقني لوسائل الاتصالات الحديثة.

فالنقود سواءً المعدنية منها أم الورقية الإلزامية تصدرها الدولة ممثلة بالبنك المركزي وتخضعها لرقابتها وإشرافها، بخلاف النقود الافتراضية محل هذا البحث فإنها لا تصدر من الدولة ولا تخضع لرقابتها وإشرافها ولا تحتاج إلى حساب مصرفي لكنها تحفظ بمحافظ إلكترونية ساخنة (دافئة) أم باردة.

فالنقود الافتراضية المحفوظة بمحفظة ساخنة فإنه يسهل الوصول إليها لاتصالها بالإنترنت وتكون أكثر عرضة للسرقة عبر القراصنة وأما إن كانت محفوظة بمحافظ باردة فإنه لا يسهل الوصول إليها بالإنترنت

كما يصعب تعرضها للقرصنة لعدم اتصالها به.

والنقود الافتراضية لها انتشار واسع على مستوى العالم وقبول التداول بها من معظم الشركات والمؤسسات العالمية عبر منصات أعدت لذلك في أسواق الأموال الرقمية المشفرة لا سيما في الدول العظمى ودول الاتحاد الأوربي وكذا دول شمال أفريقيا وأمريكا اللاتينية ودول الخليج العربي وبعض من الدول العربية الأخرى على الرغم من معرفة تلك الدول والشركات والمؤسسات بالآثار السلبية للنقود الافتراضية على البيئة.

فتعدين العملات الرقمية المشفرة ينتج عنه استهلاك كم كبير من الطاقة ويترتب على ذلك تلوث البيئة إذا كانت الطاقة تنتج بالمواد الفحمية أو بالمواد الغازية بفعل انبعاثات غاز الكربون وفعلاً حصلت تلك الآثار السلبية لبعض الدول منها لبنان والصين وكازاخستان، وعلى الرغم من ذلك كله وعلى الرغم من محاربة كثير من دول العالم لها إلا أن الاستمرار بالتداول بها بقي على نطاق واسع في هذا العالم وأصبح أمراً واقعاً ، الأمر الذي أدى إلى تراجع بعض الدول عن محاربتها ولزم عليها وضع دراسات وخطط وقيود وضوابط بشأنها ليتم اعتمادها وقبول التداول بها وفق أنظمة ولوائح لاتزال محل مناقشة حتى هذه اللحظة من قبل الكونجرس الأمريكي وبعض أعضاء مجلس الشيوخ في الولايات المتحدة الأمريكية، أعضاء البرلمان بمجلس العموم البريطاني بالإضافة إلى أعضاء مجلس اللوردات في المملكة المتحدة مجموعة كريبتو آند ديجتل أسيتس جروب لضمان فوائد صناعة العملات المشفرة في المملكة المتحدة.

مشكلة البحث وأسباب اختيارها:

تكمن مشكلة البحث في أن النقود الافتراضية الرقمية المشفرة مجهول هوية مالكيها ولا تخضع لرقابة أو إشراف أي جهة حكومية أو مؤسسة دولية أو مصرف مركزي، وإقبال المئات والآلاف من أصحاب الأموال داخل الوطن ومئات الآلاف من أصحاب الأموال وعشرات الشركات خارج الوطن عليها والتداول بها وعدم علمهم بماهيتها، بالإضافة إلى عدم استقرار أسعارها وتقلبها صعوداً وهبوطاً بشكل مستمر ترتب على ذلك خسائر لمالكي تلك الأموال خصوصاً أصحاب القليل منها بخلاف أصحاب الثروات الطائلة فهؤلاء ترتب على تقلب أسعارها زيادة ثرواتهم وفي ذلك مخالفة لمقاصد الشريعة الإسلامية ويعد هذا بحد ذاته مشكلة تتنافى مع القيم والمبادئ الإنسانية والشرائع السماوية والقوانين الوضعية، وهذا سبب كافٍ لاختيار المشكلة حتى يدرك المتعاملون والمتداولون بها سواء كانوا أشخاصاً طبيعيين أم اعتباريين (شركات بكافة أنواعها) حقيقة تلك النقود الافتراضية، ولبيان مشروعية تلك النقود من عدمها في الدين الإسلامي والقانون اليمني، وتدارك المخاطر والآثار السلبية المؤثرة على السياسة النقدية والاقتصاد والبيئة.

أهمية البحث:

تكمن في أن الدول التي تقبل التداول بالعملات الرقمية المشفرة لا ترتبط بعملة ورقية واحدة فقط يكون لها أثراً إيجابياً وبالذات للدول النامية الفقيرة كون ذلك لا يخضع اقتصاد تلك الدولة بالعملة الصعبة الدولار أو اليورو ولا تجعلها مرتبطة بها لقبولها العملات الرقمية المشفرة الواسع انتشارها على معظم دول العالم بالتداول وقابلية تحويلها لأي عملات أخرى عبر عدة مصارف ومؤسسات مالية تتعامل بها والواقع خير شاهد على ذلك.

فالتقدم التكنولوجي الحديث أفرز نوع جديد من

النقود الافتراضية المسماة العملات الرقمية المشفرة التي أصدرتها جهات مجهولة ليست تابعة لأي دولة ولا تخضعها لرقابة وإشراف أي دولة أو مؤسسة دولية، لأن الإشراف التام على إصدار العملة أو النقود الورقية الإلزامية يعد من وظائف الدولة، في النظام الإسلامي الاقتصادي والنظام العالمي، فيجب إخضاعها للرقابة والإشراف عليها وفق تنظيم دقيق يحقق العدل في معاملات الناس.

أهداف البحث:

- بيان حقيقة النقود الافتراضية أتعد عملة أم لا، ومعرفة أنواعها وخصائصها.
- بيان مفهوم العملة والنقود ومن خلال ذلك يلزم التفريق بينهما.
- التأكد والتحقق لقانونية تلك النقود الافتراضية من عدمه والتمييز النقود الافتراضية عن العملات الأخرى
- تحقيق الغاية والهدف بالتحذير من التعامل أو العمل في الشبهات أم المحرمات، لاكتساب النقود الافتراضية أو اكتنازها.
- توعية الناس أجمعين إلى كسب المال بالعمل المشروع الخالي من الشبهات والمحرمات.

منهج البحث:

نظراً لجدة موضوع المشكلة ومسائله أعتمد الباحث في بحثه هذا المنهج الاستقرائي وذلك باستقراء وتتبع الظاهرة محل الدراسة ثم استخدام المنهج التحليلي لمعرفة مخاطرها وآثارها الاقتصادية ومدى مشروعيتها من عدمه كنقود أم عملة قانونية في ضوء منظور الدين الإسلامي والقانون اليمني.

تساؤلات:

- أيكون للنقود الافتراضية أثر سلبي على الاقتصاد والبيئة.؟
- أيكون ضعف دور البنك المركزي سبباً في قبول النقود الافتراضية والتداول بها؟ وما مدى التأثير المباشر لقبولها للتداول على السياسية النقدية.؟
- أفيه إقبال بشكل كبير من الناس والشركات مع عدم علمهم ومعرفتهم لماهيتها وخصائصها وأنواعها؟ وكيف تم إصدارها.؟

يتميز هذا البحث عن غيره:

أنه لم يجد الباحث أي دراسات أو بحوث سابقة أعدت داخل الوطن "اليمن الغالي" ووجود العديد من الدراسات والأبحاث السابقة خارج الوطن منها على سبيل المثال : النقود الافتراضية مفهومها وأنواعها وأثرها الاقتصادية للباحث الدكتور عبدالله بن سليمان بن عبدالعزيز الباحوث، الذي أشار في بحثه إلى بعض الدراسات السابقة، من التحديات التي قد تواجه المصارف الإسلامية سوق العملات الافتراضية للباحث الدكتور محمد مطلق محمد عساف، أثر تعدين البتكوين والعملات الافتراضية على استقرار النظام النقدي العالمي للدكتور صويلحي نور الدين ، النقود الافتراضية في الفقه الإسلامي للباحث محمد رياض عبدالكريم أبو كرش، وغيرها لا يسع ذكرها هنا.

تقسيم البحث: ينقسم إلى مبحث تمهيدي ومبحثين ولكل مبحث مطلبين والخاتمة تتضمن فيها النتائج والتوصيات، وقائمة المراجع بالآتي:

– مبحث تمهيدي: مفهوم المال وأقسامه ونشأة النقود:

- المطلب الأول: المال مفهومه وأقسامه.
- المطلب الثاني: نشأة النقود وتطورها.

– المبحث الأول: ماهية النقود الافتراضية:

- المطلب الأول: مفهوم النقود الافتراضية

وتطورها وأنواعها.

- المطلب الثاني: خصائص النقود الافتراضية، ومزاياها وعيوبها، وتمييزها عن العملات الأخرى.

- المبحث الثاني: مشروعية النقود الافتراضية وآثارها:

- المطلب الأول: التكييف القانوني والشرعي للنقود الافتراضية.
- المطلب الثاني: الحكم في تعدين النقود الافتراضية، آثار النقود الافتراضية.

- الخاتمة: وتتضمن فيها:

- النتائج
- التوصيات

- قائمة المراجع

مبحث تمهيدي: المال مفهومه وأقسامه ونشأة النقود:

المتوجب التحدث عن مفهوم المال وأقسامه وبيان نشأة النقود باعتباره مبدأ أساسي ينبني عليه البحث كونه من الضروريات الاقتصادية سيما وأن النقود قد تطورت نتيجة التطور التكنولوجي الحديث في عصرنا هذا، وتعددت أنواع النقود الفيزيائية واللا فيزيائية، وذلك بمطلبين:

المطلب الأول: المال مفهومه وأقسامه:

أولاً: المال هو المملوك أي محل الملك، والمال في اللغة: "ما ملكه الإنسان من كل شيء، وجمعه أموال." [1] ، والمال بهذا المعنى هو المعروف عند العرب وذهب بعضهم إلى أن المال هو الثياب والمتاع والأرض، فلا يسمون النقدين مالاً مستندين بذلك حديث أبي هريرة رضي الله عنه قال: "خرجنا مع النبي صلى الله عليه وسلم فلم نغنم ذهباً ولا ورقاً، إلا الأموال، الثياب والمتاع." [2]، وقال بعضهم هو الأبل خاصة أو الماشية، وذهب قوم إلى أن المال الذهب والورق– أي الفضة.

وفي الاصطلاح المال هو "أسم لغير آدمي خلق لمصالح الآدمي وأمكن إحرازه والتصرف فيه على وجه الاختيار." [3]، ويعد هذا تعريفاً جامعاً لكل ما هو من جنسه من الأموال، مانعاً لما ليس من جنسه، وعرفه المشرع اليمني في قانون رقم (14) لسنة 2002م بشأن القانون المدني في المادة (112) التي نصت: (المال هو كل شيء يتمول به ويمكن ادخاره لوقت الحاجة إذا كان التعامل فيه مباح شرعاً وكان غير خارج عن التعامل بطبيعته) وهذا التعريف لمفهوم المال جاء جامعاً مانع سيما وإنه وضح بالمادة التالية التي تعدُ مكملة للمادة السابقة سالفة الذكر فقد نصت بالمادة (113): (الأشياء التي لا يباح التعامل بها شرعاً هي التي حرم الشرع التعامل فيها، والأشياء التي تخرج عن التعامل بطبيعتها هي التي لا يستطيع أحد أن يستأثر بحيازتها وكل شيء غير ذلك ممكن أن يكون محلاً للحقوق المالية).

والواقع اعتبر النقود من المال ولها الفاظ أخرى هي الأثمان والفلوس. أما الأثمان فهي عند فقهاء الاسلام تتطلق على النقدين الثمينين وهما الذهب والفضة كما عند الشافعية والحنابلة وفي المشهور عند المالكية تطلق على جنس الأثمان غالباً في الماضي وإلى عهد قريب، وفي خلاف مشهور عند المالكية يراد بها مطلق

(1) أنظر: محمد بن يعقوب الفيروز آبادي، القاموس المحيط، الجزء الرابع، مؤسسة الرسالة، بيروت- لبنان صـ 52.

(2) أخرجه مسلم.

(3) أنظر: محمد أمين الشهير بابن عابدين، حاشية ابن عابدين، الجزء الرابع ، دار الفكر، بيروت، 1979م، صـ 535.

الثمنية ويترتب على هذا الرأي الأخير أن تكون قياس كل النقود على الذهب والفضة وهي كل ما يستعمل أداة أو وسيط للتبادل باعتبارها ثمن للأشياء، ومقياس للقيم ، فيكون الورق النقدي المعاصر ثمن الأشياء، أما الفلوس: فهي كل ما استعمل نقداً في التعامل باصطلاح الناس مما صنع من المعادن الأخرى غير الذهب والفضة، ليكون مسكوكاً (مضروباً) له صفة النقود.[4]

ثانياً: أقسام المال: ينقسم المال بحسب اعتباراته المختلفة إلى ثلاث أقسام رئيسة هي: –

القسم الأول: المال بحسب اعتبار الشرع له، ينقسم إلى:

1) "المال المتقوم: وهو ما أباح الشرع الانتفاع به وجاز اقتنائه وادخاره." [5]، ويراد بذلك بأنه ما حيز بالفعل وإمكان الانتفاع به في حالة السلعة والاختيار كالنقود والعروض والأراضي وغير ذلك.
2) "المال الغير المتقوم: وهو ما لا يحيز بفعل، كالسمك بالماء والطير بالهواء أو حيز ولم يجز الشرع الانتفاع به في حالة السلعة والاختيار، وإن أبيح في حالة الاضطراب كالخمر." [6]

القسم الثاني: المال بحسب اعتبار وضعه واستقراره، ينقسم إلى:

1) العقار: مال لا يمكن نقله وتحويله عن مكانه، من ضمن ذلك على سبيل المثال: الأرض سواءً أكانت زراعية أم عرصة معدة للبناء أو لأي انتفاع أخر.
2) المنقول: مال يمكن نقله وتحويله عن مكانه سواء أبقي مع ذلك التحويل على هيئته وصورته أم تغيرت هيئته وصورته، من ضمن ذلك على سبيل المثال: جميع أنواع الحيوان، وكذا الذهب والفضة والمعادن، والمكيلات والموزونات، والشجر ومواد البناء والمعدات ونحوه.

القسم الثالث: المال بحسب اعتبار النظر إلى تماثل آحاده، ينقسم إلى:

1) المال المثلي: ويطلق على الأموال التي تقدر بالكيل أو الوزن أو العدديات المتقاربة التي لا تفاوت بين آحاده أو بينها تفاوت لا يعتد به بنظر التجار، فمما يقدر بالوزن: جميع الموزونات منها: الذهب، الفضة، النحاس، القصدير، الصابون، والثمار بأنواعها.

ومما يقدر بالكيل جميع المكيلات منها: الحبوب، الأرز، زيت ونحو ذلك، ومما يقدر بالعد جميع العدديات المتقاربة التي لا تفاوت مما يعتد به الناس ويرتبون عليه اختلاف القيم منها: البيض بشرط أن يكون من نوع واحد، لأن اختلاف النوع يؤدي إلى اختلاف القيمة.

2) المال القيمي: بالنسبة إلى القيمة وهو مال يطلق على مالا يقدر من الأموال بالكيل أو الوزن وليس بعدده متقارب، . إذا التفاوت بين آحاده تفاوت كبير يعتد به التجار ويؤثر على القيمة منها: الأرض، الأحجار، الثياب ونحوه، وكذا بالمقياسات وهي تلك القيمات

(4) أنظر: د. وهبه الزحيلي، موسوعة الفقه الإسلامي والقضايا المعاصرة، الجزء الحادي عشر، الطبعة الأولى، دار الفكر، دمشق، 2010م ، صـ 149-150.

(5) أنظر: حاشية ابن عابدين، مرجع سابق، صـ 534.

(6) أنظر: د. عمر عبدالله كامل، القواعد الفقهية الكبرى وأثرها في المعاملات المالية، صـ 201،

التي تعرف بالقياس منها الأقمشة تقاس تقديرها بالمتر أو الياردة، وكذا المنتجات الصناعية كالنقود الذهبية، والكتب المطبوعة والأوراق.

والمشرع اليمني أورد أقسام المال إلى أربعة أقسام منها القسمان الثاني والثالث سالفا الذكر وذلك بأن المال ينقسم إلى مال ثابت غير منقول ومال منقول، وكذا ينقسم المال إلى قابل للاستهلاك وغير قابل للاستهلاك، وكذا ينقسم المال إلى أشياء مثلية وأشياء غير مثلية، وكذا ينقسم المال إلى مال عام ومال خاص، وبين تعاريفها وفقاً لأحكام المواد (114، 115، 116، 117، 118) من القانون المدني، وبالتالي فالمشرع اليمني قد توسع في أقسام المال وأصاب في ذلك كونه استمد تلكم النصوص القانونية من المصدر الرئيسي الشريعة الإسلامية الغراء.

المطلب الثاني: نشأة النقود وتطورها:

لابد في البدء من عرض موجز حول نشأة النقود ودورها في عملية التطور الاقتصادي والتجاري إلى أن وصل التعامل بها في المصارف؛ مما يستوجب معه بيان حقيقة النقود ونشأتها وتطورها وتداولها وانتشارها وأنواع النقود سواء نقد أو عملة مستخدمة.

إن الناس بحاجة إلى المبادلة إلى جانب الحاجات الفردية والاجتماعية المختلفة ومن الطبيعي أن كمية منتجات الانسان أكثر من حاجاته، فليس تنوع المنتجات بمقدار تنوع الحاجات؛ من هنا يقوم بمبادلة الفائض من منتجاته وقد كانت هذه المبادلات تتم بصورة مباشرة بضاعة مقابل أخرى في اقتصاد مقايضي أي كان الناس في المجتمعات البدائية يتعاملون ويتبادلون السلع والخدمات عن طريق المقايضة وهي مبادلة السلعة بالسلعة، كمبادلة القمح بالشعير، وفي هذا الشكل من الاقتصاد كان المطلوب الخصوصيات الاستهلاكية للبضاعة وعلى أساسها تحدد القيمة وهذا العامل هو السبب لتبادل البضائع. وإثر تعقيد واتساع النشاطات الاقتصادية، توصل الإنسان تدريجياً إلى وجود شيء باسم النقد، والذي يبين قيمة المبادلة الخالصة، ويوجد قدرة شرائية عامة لصاحبها، يمكن أن تستتبع منافع كبيرة، وعلى هذا الأساس سوف يكون من مصلحة المجتمع أن يرغب ببضائع أو شيء لما لهما من قيمة تبادلية بحته، دون أن يكون للخصوصية ربط بهما، فليست المسألة قيمة مبادلة حذاء أو ملابس، وإنما الملاحظ هو القدرة الشرائية العامة، وبمرور الوقت وبعد الإحساس بصعوبات المقايضة نتيجة تطور النشاط التجاري وزيادة النمو والاحتياجات البشرية وتعدد التطور في النشاطات التجارية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية أوجدوا ابتداءً النقود السلعية وهي السلع التي تعرف الناس عليها في استخدمها وسيط في المبادلات، كالحيوانات والبن والشاي والتبغ وغير ذلك ومنها الأبل في الجزيرة العربية. [7]

"وقد اتخذت النقود السلعية أشكالاً متعددة، وكانت تختلف باختلاف البيئة وطريقة الناس في العيش، ونوع المنتجات التي يحصلون عليها بجهدهم وعملهم، فالشعوب التي تعيش على شواطئ البحار كانت تتخذ الاسماك نقوداً." [8]

إن القيمة التبادلية أمر مطلق لا يحد بمكان أو زمان، ويأبى الإبطال وكلما كانت هذه الخصوصيات

(7) نقلاً عن: د. محمد عثمان شبير ، المعاملات المالية المعاصرة في الفقه الإسلامي، الطباعة السادسة ، دار النفائس للنشر والتوزيع، 2007م، صـ 152.

(8) أنظر: د. محمد زكي شافعي، مقدمة في النقود والبنوك، صـ 79 .

أقل عرضة للزوال وأكثر دواماً وأطول عهداً في قبول التغيير رغم اختلاف الازمان والأماكن، فإن بإمكانها أن تحافظ على القيمة التبادلية بشكل أفضل وسوف تكون نقوداً يرغب بها وفي المقابل هناك خصوصيات استعمالية لا قدرة لها أن تحافظ على القيمة التبادلية، كالغنم فهي قد تصاب بالمرض والهرم والموت، ولا يمكن أن تنتشر في كل المساحات، فبعض المناطق لا يمكن تربية الأغنام فيها وعندها تفقد القدرة على استعمالها كنقد أو أن تتميز بقدرة شرائية عامة، فإذا استخدمت الأغنام في فترة كنقد فهو لا يعني دوام ذلك بل سرعان ما تفقد هذه الصفة.[9]

ونظراً لكون النقود السلعية أيضاً لا تصلح لكل المجتمعات وإنما تصلح في المجتمعات التي توجد فيها تلك السلعة ولذلك " اتجه الناس إلى النقود المعدنية واتفقوا على جعل الذهب والفضة أثمانا للأشياء لتميزهما بخواص منها: ندرة وقابلية السبك والطرق والسحب والجمع والتفريق وحسن الرونق وخفة الحمل وقابلية الدفن دون تغيير وذلك بعد أن تعاملوا بالبدء استخدام النحاس والبرونز، كما أنهم اختاروا من المعادن الاحجار الذائبة الجامدة ثم اسقطوا منها الحديد والرصاص، وبعد ذلك وقع إجماع الناس على تفضيل الذهب والفضة بما فيهما من المميزات التي لا توجد في غيرهما من المعادن، فقد رأوا أن الذهب أجل قدراً في حسن الرونق وتلزز الاجزاء والبقاء على طول الدفن وتكرار السبك في النار، فجعلوا كل جزء منه بعدة أجزاء من الفضة، وجعلوهما ثمن لسائر الأشياء، فاصطلحوا على ذلك، ليشتري الإنسان حاجته متى ما أراد ذلك وليكن من كان الذي حصل على هذين الجوهرين فإن الاشياء التي يحتاج إليها تكون حاضرة في يده مجموعة لديه متى يشاء" [10].

يرجع سك أول نقود معدنية – 687 قبل الميلاد – إلى اليونانيين (الاغريق) "ومثل سك النقود أهم حدث تاريخي نقدي متطور أعقب اختيار المعادن النفيسة كنقود. ولما كانت للنقود المعدنية – كنوع من أنواع السلع – قيمتها المستمدة من منفعتها كسلعة، فقد كان يقتضي لتداولها النقدي أن تتعادل قيمتها كنقود مع قيمتها كسلعة. ونظراً لهذا فقد تولت حكومات الدول مسؤولية تحديد مقدار وزن ما تحتوي عليه الوحدة النقدية الأساسية لعملة كل دولة منها، من المعدن النفيس الذي تتخذ منه عملتها وتعيين درجة نقاوته. بل إن السلطات النقدية في كافة الدول احتكرت عملية سك النقود. باعتبارها مظهراً من مظاهر أعمال السيادة التي لا يمكن التنازل عنها." [11]

وتجدر الإشارة أن نقود العرب كانت في الجاهلية دنانير ذهب الروم ودراهم فضة الفرس "وكان وزن الدنانير والدراهم في الجاهلية مثل وزنها في الإسلام مرتين، ويسمى المثقال درهماً والمثقال ديناراً، ولم يكن شيئاً من ذلك يتعامل به أهل مكة في الجاهلية بل كانوا يتعاملون بالمثاقيل وزن الدراهم ووزن الدنانير وكانوا يتبايعون بأوزان اصطلحوا عليها فيما بينهم منها: الرطل وهو اثنتا عشرة أوقية، والأوقية وهي أربعون درهماً، فيكون الرطل ثمانين وأربعمائة درهم، وهو نصف الأوقية حولت صاده شيناً فقيل نش وهو عشرون درهماً، والنواة وهي خمسة دراهم ، والدرهم

(9) أنظر: د. برويز داودي، المذهب الاقتصادي الاسلامي في المعاملات البنكية والتنمية، القسم الثاني، الطبعة الأولى، مركز الغدير للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 2009م، صـ 68.

(10) نقلاً عن: د. محمد عثمان شبير، مرجع سابق، للشيخ أبي الفضل جعفر بن علي الدمشقي من علماء القرن السادس الهجري، وقد أشار إلى محاسن التجارة، صـ 153.

(11) أنظر: د. محمد هزاع الكوري، النقود والبنوك والتجارة الدولية، الطبعة الثانية، القدسي للنشر والتوزيع، صنعاء، 2011م، صـ 29.

الطبري ثمانية دوانق، والدرهم البغلي أربعة دوانق"[12] فالنبي صلى الله عليه وسلم بعث والناس يتعاملون بنقود الروم والفرس وبعد وفاة النبي محمد صلى الله عليه وسلم استمر الخلفاء الراشدين في استعمال النقود الفارسية والرومية فبالرغم من انشغالهم بالفتوحات الاسلامية إلا انهم فكروا في تغيير تلك النقود ووضع بصماتهم عليها، فأضف الخليفة عمر بن الخطاب نقوشاً اسلامية على العملات المتداولة " وضرب عمر الفلوس على طراز عملة هرقل وسجل اسمه عليها وأضف كلمة الحمد لله على بعض الدراهم وعلى بعضها محمد رسول الله، ونقش بعضهم كلمة بسم الله أو باسم الله ربي، وفي عهد الخليفة عثمان بن عفان نقش على النقود عبارة الله اكبر." [13]

وفي عهد الخليفة عبدالملك بن مروان الذي شهد عصره تطور في أسلمة الشؤون الإدارية والمالية والفنية قام بضرب الدنانير والدراهم الإسلامية، وقيل في سبب ضربها أن عبدالملك بعث كتاب إلى ملك الروم جاء في مقدمته " قل هو الله أحد وذكر النبي محمد صلى الله عليه وسلم، فأنكر ملك الروم ذلك وبعث إلى عبدالملك ذكر فيه: إن لم تتركوا هذا وإلا ذكرنا نبيكم في دنانيرنا بما تكرهون. فعظم ذلك على عبدالملك واستشار الناس، فأشار عليه يزيد بن خالد بضرب السكة وترك دنانيرهم، ومن ذلك الوقت تولت الدولة الإسلامية عملية ضرب النقود وإصدارها؛ لأن الدولة هي التي تقدر على تحديد كمية النقود اللازمة لحسن سير النشاط الاقتصادي في المجتمع دون الإضرار بالمصالحة الخاصة أو العامة مثل اختلال التوازن بين كمية النقود المعروضة والطلب عليها مما يؤدي إلى التضخم أو الانكماش مما يضر بالدولة والإفراد، فقد اصدر الحجاج أمراً يمنع الناس من ضرب الدراهم وإصدارها وأيد كثير من العلماء هذا المنحى، وقصروا ضرب الدراهم على الدولة.[14]

قد سبق فقهاء الإسلام إلى الحقيقة التي قررها الاقتصاديون المعاصرون تعريفهم للنقود منهم الامام مالك وكذا شيخ الاسلام ابن تيمية وقال تلميذه ابن القيم الجوزية: " الاثمان لا تقصد لأعيانها، بل يقصد بها التوصل إلى السلع، فإذا صارت من نفسها سلعة تقصد لأعيانها فسد أمر الناس، وهذا معنى معقول يختص بالنقود لا يتعد إلى سائر الموزونات." [15].

وكذلك ابن خلدون قال: إن الله تعالى خلق الحجرين المعدنيين من الذهب والفضة قيمة لكل متمول، وهما الذخيرة وقنية، لأهل العالم في الغالب، وإن اقتنى سواهما في بعض الأحيان فإنما هو بقصد تحصيلهما بما يقع في غيرهما من حوالات الأسواق (أي تغيير الاسعار) التي هما عنها بمعزل، فهما أصل المكاسب القنيه والذخيرة." [16]

كما انتشر التعامل بالعملات في المرحلة المبكرة لظهور الاسلام بل تعداه إلى أعمال التحويل للأموال عن طريق الصكوك (السفتجة أو الكمبيالة) بواسطة ديوان الصيارفة (الجهابذه) خلال فترة الدولة العباسية – نهاية القرن الثامن الميلادي – مع إقرار العرف بحاجة الناس إليه، واستنباط الفقهاء القواعد والمبادئ التي تتعلق بالعرف والعادة، ثم نقلت تلك الأعراف إلى الغرب، مع بعض المصطلحات التجارية منها على

(12) أنظر: أحمد بن علي المقريزي، شذور العقود في ذكر النقود، الطبعة الخامسة، المكتبة الحيدرية، بغداد، 1967م، صـ 4.
(13) نقلاً عن: د. محمد عثمان شبير ، مرجع سابق، صـ 157.
(14) نقلاً عن: د. محمد عثمان شبير، مرجع سابق، صـ 158.
(15) أنظر: أعلام الموقعين لأبن القيم، الجزء الثاني، صـ 157.
(16) أنظر: المقدمة لأبن خلدون، المطبعة البهية المصرية، القاهرة، صـ 332.

سبيل المثال: قرض (CREDIT)، شيك (CHEK)، المخزن (ALMACEN)، تعريف (TARIFF) ، بيع (BUY). [17]

ففي الواقع، نتيجة التعامل بالنشاط التجاري أدى إلى " أول ظهور النقود الورقية – في العصور الوسطى – وبالتحديد في القرن التاسع الميلادي من حيث الزمان، وفي الصين من حيث المكان، واستمر استخدامها هناك إلى بداية القرن الثاني عشر كنقود ورقية نائبة، ومن ثم تحول استخدامها إلى نقود ورقية إلزامية حتى منتصف القرن الخامس عشر، ومنذ ذلك الحين توقفت الصين عن استخدامها حتى منتصف القرن التاسع عشر. أما ظهورها في أوروبا فقد (كان) نشأ في القرن السادس عشر، عندما تأصلت عادات معينة وترسخت في المجتمع الأوروبي حين ذاك. قام الأفراد بالاحتفاظ بكل ما يملكون من معادن نفسية مسكوكات كانت أم سبائك أو أشياء أخرى ذات قيمة في أمكنة آمنة (لحمياتها من مخاطر السرقة أو الضياع) تبعدها عن مخاوف السرقة وتجنبيها من مخاطر الضياع. وكانت تلك الأمكنة الآمنة متوفرة لدى أشخاص بعينهم وهم الصيارفة والصاغة الذين كانوا يملكون بالضرورة لطبيعة عملهم خزائن حديدة قوية وكبيرة يحتفظون فيها بما لديهم من معادن نفسية ومجوهرات ثمينة، ولذلك كان كل فرد يحمل ما يملكه من نقود معدنية أو سبائك أو مجوهرات ويذهب بها إلى أحد الصيارفة أو الصاغة لإيداعها لديه – للاحتفاظ بها– وكان الفرد المودع يدفع للصراف أو الصائغ مبلغ يعني "عموله" نظير خدمة الاحتفاظ بها وفي المقابل كان الصراف أو الصائغ – الشخص المودع لديه – يقوم بإعطاء الفرد المودع ورقة في شكل إيصال أو شهادة إيداع تحمل اسم المودع، ويتعهد له فيها برد كل ما أودعه لديه من مسكوكات أو سبائك بمجرد الطلب، فتم استخدام الايصالات (شهادات الايداع) التي يعطيها الصاغة لمودعي الأموال لديهم كوسائل أداء بدل من النقود وقبول الأوامر الخطية (شهادات الايداع) من المودعين لتحويل النقود لشخص أخر أو لحسابه والأخير يأخذ النقود من الصائغ المحول إليه (المودع لديه النقود) وغالباً يستخدم الأمر الخطي في التعامل بشراء السلع أو البضائع حيث كان الأمر الخطي بمثابة مولد الشيك المصرفي الحديث أحد الأوراق التجارية والتي تعد سبباً في نشوء النقود الورقية.

ومرت النقود الورقية منذ نشأتها بطورين أساسين هما: نقود قابلة للتحويل، ونقود انتهائيه غير قابلة للتحويل، وخلال التطور التاريخي للنقود الورقية عرفت بعدة أشكال أطلق على أول شكل منها باسم أوراق النقود النائبة التي كانت تصدر من قبل الصيارفة والصاغة كشهادات ايداع لحاملها ثم تغير اسمها إلى أوراق بنكنوت صادرة من البنوك التي ظهرت وحلت محل الصيارفة و الصاغة منها بنك البندقية أول من أصدر أوراق بنكنوت، وهذه النقود الورقية ظلت لفترة طويلة تتمتع بصفة النقدية، استناداً إلى قبولها العام لدى الأفراد كأداة نقدية كاملة حيث أن القانون لم يضف عليها صفة النقدية إلا في وقت متأخر، وقد كانت انجلترا هي أول دولة أضفت على هذه النقود الصفة النقدية بقوة القانون وفرضت لها السعر القانوني وذلك عام 1833م ثم فرنسا عام 1877م، وقد انتهى

(17) أنظر: د. عماد الابراهيم، الخدمات المالية الاسلامية بين الماضي والحاضر، 2018م، صـ 2- 3، نشر بموقع: www.repository.najah.edu/bitstream

التداول بهذه النقود في الثلاثينيات من القرن الماضي في مختلف دول العالم. وتعد النقود الورقية الإلزامية أهم تتطور في التأريخ النقدي وهي عبارة عن أوراق نقدية تصدرها الدولة بواسطة سلطاتها النقدية ـ البنك المركزي حالياً ـ وتمثل ديناً في ذمة السلطات التي تصدرها وهي غير قابلة للتحويل بما يساوي قيمتها إلى معدن نفيس في أي صورة من صوره وتستمد صفتها وقيمتها النقدية من قوة الابراء العام، والتي يضيفها القانون عليها ومن القبول العام من جانب الأفراد، كما أن هنالك النقود المساعدة التي تعد شكلاً من النقود يتم تداول مفرداته النقدية كأجزاء للوحدة النقدية الأساسية لأي نوع من أنواع النقود، وهذه النقود المساعدة تؤدي دور مساعد للوحدة النقدية الأساسية المجزأة منها وذلك من خلال قيامها بتسهيل المبادلات ذات القيمة الجزئية من الوحدة النقدية، وهذه النقود تمثل نسبة ضئيلة من الكمية الكلية للنقود المتداولة في الدولة، ويوجد هناك نمطان للنقود المساعدة أولهما يتمثل في شكل نقود ورقية إلزامية، مثل فئات الربع الريال والنصف الريال الورقية التي كانت تتداول في اليمن والتي اختفت منذ عقدين تقريباً – أي وقت قريب من التداول– نتيجة لانخفاض القوة الشرائية للوحدة النقدية للعملة المحلية. أما ثانيهما: فيتمثل في شكل مسكوكات رمزية من المعادن الرخيصة وهذه المسكوكات تختلف عن المسكوكات المعدنية المصنوعة من المعادن النفسية، فإن قيمتها كنقود تزيد عن قيمتها كسلعة، كما أن للدولة حرية تحديد وحداتها النقدية مثل الفلس والخمسة فلسا والخمسة والعشرين فلسا والخمسون فلسا التي تصدر في اليمن حتى وقت قريب كأجزاء للريال اليمني، والسنت التي تصدر في الولايات الأمريكية المتحدة كأجزاء للدولار الأمريكي ويتم التداول بها حتى الآن نتيجة ارتفاع القوة الشرائية للوحدة النقدية لعملة الدولار الأمريكية. [18]

كما أن النقود الورقية الالزامية لها نوعان: نقود جيدة ونقود رديئة، كما أن سبب اعتماد عملة الدولار لدى معظم دول العالم، إن لم يكن جميعها، على قاعدة الذهب وذلك بأن تعهدت الحكومة الأمريكية ببيع وشراء الذهب عند سعر محدد وذلك بمبلغ خمسة وثلاثين دولاراً أمريكياً للأوقية الواحدة من الذهب وذلك بناء على " القرارات الخاصة بالجمع بين النظامين قاعدة الذهب وقاعدة النقد الورقي الإلزامي كنظام نقدي عالمي وضعت أساساً في برتن وودز وفي ولاية نيو هشمير الأمريكية في يوليو 1944م وذلك في مؤتمر مكون من ممثلين لأعضاء هيئة الأمم المتحدة والذي تضمنته اتفاقية إنشاء صندوق النقد الدولي وعمله، وقد كانت الولايات المتحدة الأمريكية مثالاً للدولة التي جمعت حقاً بين تطبيق النظامين وفقاً لاتفاقية برتن وودز وذلك خلال الفترة من 1944م إلى 1971م، فقد كان التزام الولايات المتحدة الأمريكية ببيع الذهب عند سعر ثابت بالدولار في حقيقته ووعداً بتحويل الدولارات التي تحملها دول الأعضاء في صندوق النقد الدولي إلى ذهب إلا أن القرار الصادر في 15 اغسطس 1971م بإلغاء قاعدة الذهب أدى إلى توقف الولايات المتحدة الأمريكية عن تحويل الدولارات التي تحملها حكومات الدول والبنوك الأجنبية إلى ذهب مخالفة لالتزامها الدولي ولاتفاقية برتن وودز." [19]

حقيقة النقود، معناها في اللغة: "جمع نقد ومن ذلك نقد الدراهم وهو الكشف عن حالها في جودتها أو غير ذلك، والنقد خلاف النسيئة وهو الاعطاء والقبض،

(18) أنظر: د. محمد هزاع الكوري، مرجع سابق، صـ 30-31.

(19) أنظر: د. محمد هزاع الكوري، مرجع سابق، صـ 80.

تقول: نقدت الدراهم ونقدتها له بمعنى أعطيته فانتقدها أي قبضها، والنقود في الاصطلاح: تطلق على جميع ما تتعامل به الشعوب من دنانير ذهبية ودراهم فضية، وفلوس نحاسية". [20]

وعرفها علماء الاقتصاد المعاصرون بأنها: "أي شيء يكون مقبولاً قبولاً عاماً كوسيط للتبادل ومقياس للقيمة" [21].

فالنقود وسيلة للتبادل ومعيار للسلع والخدمات، على أي حالة كانت ومن أي مادة اتخذت سواء من الذهب أو الفضة أو غيرها من المعادن مادام الناس قد تعارفوا على اعتبارها نقوداً.

فحقيقة النقد القيمة التبادلية الصرفة، والشيء إنما يسمى نقداً إذا استطاع الكشف عن القيمة التبادلية الخالصة والحفاظ عليها وهو ما يبتغيه الأفراد ففي الحاجات المادية كالجوع يتم التوجه للخصوصيات الاستعمالية للبضاعة والتي هي من قبيل الخبز، والنقد يطلب أيضاً لما فيه من قيمة استعمالية مع وجود فارق بين الموردين، فالخبز يقصد به رفع الجوع، وأما النقد فقيمته الاستعمالية تكمن في حفظ القيمة التبادلية وفي استمرارها والقدرة على الوفاء بها.

فمن خلال تعريف النقود بعدة تعريفات يتبين أنها تعتمد على وظيفية النقود أي تعتمد على ما تقوم به النقود من وظائف منها باعتبارها وسيط عام للتبادل وكذا تكون معيار للقيم ومستودع وذخيرة للثروة، وبذلك ذكر الاقتصاديون أربع وظائف للنقود وهي:

1) النقود وحدة للقياس أو معيار للسلع.
2) النقود وسيط للمبادلة وتحقيق الرغبات.
3) النقود مستودع للثروة أو أداة لاختزان القيم.
4) النقود قاعدة للمدفوعات المؤجلة وتسوية الديوان والالتزامات.

الأصل أن تكون النقود مقياس للقيمة الحاضرة والمدفوعات الآجلة، واللازم ابقاء الأصل على ما هو بدون تغيير فالنقود تؤدي وظيفتها كمقياس للقيم الحاضرة ووسيطاً للتبادل بالرغم من هبوط قيمتها أو ارتفاعه في أعقاب الحرب العالمية الأولى رفضوا كثيراً من الدول والأفراد اعتبار النقود مقياس للمدفوعات الآجلة، واستعملوا الذهب والفضة أو أي وحدات أخرى ذات قيمة ثابتة.

وفي العصر الحديث نتيجة التطور الاقتصادي والتجاري وتطور التكنولوجيا الحديثة ظهرت بطاقات الائتمان بأنواعها التي تصدر من البنوك، وكذلك تم استعمال وسائل وطرق حديثة مواكبة للتطور التكنولوجي الحديث منها على سبيل المثال: استخدام الكمبيوتر المحمول والهاتف النقال بعمليات تحويل الأموال والشراء وعمليات تجارية أخرى يتم استعمالها من قبل الأفراد أو الشركات والمؤسسات المختلفة التي يتوجب أن يكون لديهم حسابات بنكية وأموال مودعة لدى تلك البنوك كما هو متعارف ومتعامل به في الوقت الراهن، وأن كان هناك اختلافات وجهات النظر والآراء بين فقهاء الاسلام وفقهاء القانون وغيرهم من ذوي الصلة في هذا الشأن إلا أن الخوض في تفاصيل ذلك يعد خروج عن موضوع نشأة النقود، وإنما تم

(20) أنظر: معجم مقاييس اللغة، الجزء الخامس، صـ 467.

(21) أنظر: عوف الكثرواي، النقود والمصارف في النظام الإسلامي، صـ 14.

الإشارة إلى ذلك وصول إلى أخر تطور لنشأة النقود وهي نقود الكترونية تسمى النقود الرقمية، وعرفت بأنها: " قيمة نقدية مخزنة على وسيلة إلكترونية مدفوعة مقدماً مرتبطة بحساب بنكي وتحظى بقبول واسع من غير من قام بإصدارها، وتستعمل كأداة للدفع لتحقيق أغراض مختلفة " [22]

لقد كانت نشأة النقود الالكترونية وليدة الحاجة نظراً للتطور التكنولوجي الذي ألقى بآثاره على عمليات التبادل التجاري والعمليات المصرفية فكانت نشأة النقود الالكترونية لا بد أن تكون ردة فعل على هذا التطور؛ مجاراة له، واستغلالاً للفوائد التي يلقي بضلالها على العمليات التجارية والمصرفية، بما يحقق مصالح التجار والمصرفيين من جهة، ويلبّي بها رغبات المتعاملين وحاجاتهم من جهة أخرى. وتتمثل النقود الالكترونية في سلسلة من الأرقام التي تعبر عن قيمة معينة تصدرها بنوك تقليدية لعملائها يتم الحصول عليها في صورة نبضات كهرومغناطيسية على بطاقة ذكية أو على الهارد لايف؛ فإن نشأتها بلا شك مرتبط بالتطور التقني لوسائل الاتصالات ونظم الدفع وقد اختلفت الأدبيات الاقتصادية كثيراً في تحديد أصل نشأتها على هذا الاعتبار إلى عدة اتجاهات منها: الاتجاه الأول إلى أن نشأة النقود الالكترونية مرتبطة بالإنترنت ويرجعون ظهورها أول مرة إلى أكتوبر عام 1995م على يد شركة هولندية تسمى (Digi Cash) وقد اطلقت الشركة على هذه النقود الاسم نفسه نسبة إليها، ثم أطلقت بعد ذلك التسميات العديدة على هذه النقود، فاليابان فقد عرفتها رسمياً عام 1995م حينما شكل مجلس يضم مجموعة من المؤسسات المالية ووزارة المالية وبعض شركات الاتصال والتِلغراف وتمت الموافقة على إصدار بعض صور النقود الالكترونية وكذلك المكينات التي تقوم بإصدارها، وتجدر الإشارة إلى أن هذا العام – أي 1995م – يرجع إليه أول ظهور لبنوك الإنترنت وتسمى أيضاً بنوك الكترونية، أما الاتجاه الثاني فإن نشأة نقود الكترونية يرجع إلى البطاقات البلاستيكية الكترونية التي عرفت عام 1970م على يد الياباني Arimura kunitaka الذي ركز جّل جهده على تطوير الشريحة الكترونية التي تثبت على البطاقة البلاستكية والتي تحتوي على المخزون النقدي، أما الاتجاه الثالث فإن نشأة النقود الكترونية مرتبطة بأول بداية حقيقة لاستخدام المدفوعات الكترونية وكانت بالسبعينيات وذلك من خلال اتباع نظام المقاصة الكتروني بين البنوك وتبادل النقود بين البنوك الكترونياً وربطها بتأسيس دار المقاصة الآلية عام 1972م، كما ظهرت في سنغافورة تجربة تطبيقية للنقد الكتروني، فالنقود الكترونية التي نشأت في ظل ظروف التطور التكنولوجي تنتشر أيضاً بسرعة التطور التكنولوجي الذي أنشأها، فانتشارها في اليابان مثلاً ازداد بعد أضافة مؤسسة دكو مو محولات نقود الكترونية إلى آخر نموذج من هواتفها الجوالة عام 2004م مقدمة ما يسمى (محفظة الهاتف الجوال). وازداد أيضاً بعد أن طورت شركة بريطانية رائدة في مجال الإنترنت وهي شركة أوكينجتون، تقنية تجعل من الممكن، بل من السهل أيضاً، إصدار العملات الكترونية واستخدامها، والمشرع اليمني أصدر قانون (40) لسنة 2006م، بشأن أنظمة الدفع والعمليات

(22) أنظر: محمد الشافعي، الآثار النقدية والاقتصادية والمالية للنقود الالكترونية، بحث مقدم إلى مؤتمر الاعمال المصرفية والكترونية بين الشريعة والقانون، صـ 134.

المالية والمصرفية الإلكترونية.

ولذا؛ فالباحث يرى أن تعريف النقود الكترونية المسماة نقود رقمية هي وسيلة بديلة لعملية استخدام النقود المودعة في المصارف والمؤسسات المالية التي تقوم بعملية القيد في جانبي الحساب المصرفي باسم المستخدم لتلك النقود الرقمية عبر وسائل وأجهزة حديثة مواكبة للتطور التكنولوجي والاتصالات الحديثة، وبالتالي لزم التفريق بين مفهومي العملة والنقود فبعض الاقتصاديين[23] فرق بين المصطلحين على أساس أن النقود لها قيمة ذاتية كالنقود المعدنية، وأن العملات ليس لها قيمة ذاتية كالدولار، وتستخدم بعض المراجع النقود للإشارة للقوة الشرائية للعملات وأي وسائل دفع أخرى، وهناك أساس أخر يعتمد للتفرقة بين النقود والعملات هو الاعتراف القانوني ويعني أن العملات تحظى بالاعتراف القانوني، أما النقود فليس لازماً أن تحظى بذلك، وهذا هو الأساس الصحيح للتفريق بين مفهومي النقد والعملة من وجهة نظر الباحث، ووفقاً لهذا الأساس تكون النقود أشمل من العملات، فكل عملية تبادل يكون أحد بديليها ثمن والآخر مثمن، وبذلك يتبين أن النقود أشمل من العملة، فكل نقد عملة وليس العكس.

المبحث الأول: ماهية النقود الافتراضية:

تجدر الإشارة إلى ظهور النقود الافتراضية بأنواعها أهمها البتكوين[24] وهذا النوع أشهر العملات الافتراضية المشفرة وأوسعها انتشاراً، مما يستلزم بيان مفهوم النقود الافتراضية وتطورها وأنواعها، وذكر خصائص تلك النقود، مزاياها وعيوبها، وتمييزها عن العملات الأخر إلى مطلبين:

المطلب الأول: مفهوم النقود الافتراضية وتطورها وأنواعها:

يرى البعض أنه من الصعب أن يطلق على النقود الافتراضية والمشفرة كلمة "عملة" نظراً لافتقارها للشروط الاساسية اللازم توافرها في أي عمله ممثلة في كونها وحدة للحساب، ووسيلة مقبولة للدفع، ومخزن للقيمة، ومعيار مقبول، وبالتالي فالعملات الرقمية هي "العملات التي تتوفر فيه صورة رقيمة فقط تشمل كلاً من العملات الافتراضية (Currencies Virtual)، والعملات المشفرة (Cryptocurrecies)، بالإضافة إلى العملات الرقمية الصادرة عن البنوك المركزية (CVDC) (Central Bank Digital Currency)"[25].

فعملة أليوان الرقمي هي عملة الصين الإلكترونية التي ستدمج التقنية والمال تماماً ومن حيث المبدأ سيكون الدور الاساسي لاستخدام هذه العملة هي توفير المزيد من الشفافية والوضوح لحركة الأموال وعمليات تبادلها بين مختلف الاطراف ومع كون العملية تدار بشكل حكومي في الصين ستكون هذه المعلومات مركزية وقابلة للتتبع إلى حد بعيد لكن الأمر هنا سلاح ذو حدين، حيث يمكن استخدام هذه الإمكانية الهائلة للتتبُع مسيرة المال للعديد من الأغراض الجيدة أو السيئة في الواقع، فاليوان الرقمي هو عملة تقليدية متجسدة بشكل رقمي فقط أي أنها

(23) منهم د. عبدالله الباحوث في بحثه رسالة دكتوراه (النقود الافتراضية مفهومها وأنواعها وآثارها الاقتصادية) ، ومنتدى الاقتصاد الاسلامي وموقع www.en.oxforddictionaries.com\definition\crypto currency

(24) أنظر: عبدالله بن سليمان بن عبدالعزيز الباحوث، النقود الافتراضية مفهومها وأنواعها وآثارها الاقتصادية، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، جامعة عين شمس، القاهرة، العدد 1 ، يناير/ 2017م، صـ 22- 26-27- 28.

(25) نقلاً عن: د. هبة عبدالمنعم، موجز سياسات آفاق إصدار العملات الرقمية في الدول العربية، صندوق النقد العربي، العدد 11، فبراير 2020م.

تتبع المصرف المركزي والتجاري كامل عملياتها وتحويلاتها عبر آلية مركزية وليس عبر شبكة موزعة كما هو الحال في العملات المشفرة، حيث أن اليوان الرقمي لا يستخدم تقنية بلوك تشاين بل أنه أقرب إلى طريقة التعامل مع التحويلات المالية للبطاقات الائتمانية وتطبيقات الدفع ونتيجة عدم استخدامهم لتقنية بلوك تشاين فإنها عملة ليست مشابهة للعملات الرقيمة مثل البتكوين أو غيرها من العملات المشفرة الافتراضية وبذلك فإن عملة الصين اليوان الرقمي هي عملة رقمية مركزية صادرة من بنك مركزي متاح للتداول بشكل حقيقي حيث أن الصين متقدمة في تجاربها في المجال لسنوات عدة وبذلك فإن تلك عملة صينية رقمية مركزية تساهم في فهم الاقتصاد وعمله وحركة العملة بشكل أفضل من أي وقت سبق مما يعني منتجات تمويل أفضل من البنوك وحلولاً اكثر فعالية للمشاكل الاقتصادية مثلاً .كما أن التحول في تلك العملة المذكورة سيجعل أموراً مثل الجريمة المنظمة والفساد وحتى تمويل الإرهاب أصعب بكثير للإخفاء، حيث أن البيانات وحركة الأموال متاحة دائماً ومن الممكن أن تكشف المتورطين كما أن أمور مثل غسيل الأموال والتهرب الضريبي صعبة للغاية في ظل الاستخدام الواسع لتلك العملة الصينية الرقمية المركزية حيث ستبقى التعاملات التجارية والمصاريف المختلفة مسجلة وواضحة ومن الممكن تطبيق الضرائب عليها بشكل آلي وكامل والحال ما ذكر فإن التعامل الإلكتروني الكامل يمنح المنصة المركزية قدرة غير مسبوقة على المراقبة والتحكم بحركة الأموال والقرارات الشخصية [26].

بخلاف العملات الافتراضية التي لا تصدر من أي بنك مركزي ولا تخضع للرقابة ولا يمكن تتبُع ومعرفة أي عمليات تبادلية بين مستخدمي تلك العملات الافتراضية التي يتم استخدامها لشراء أسلحة في السوق السوداء عبر التواصل بالنت المظلم أو العميق الذي لا يعرف من هم المتعاملين والمستخدمين سواء كانوا بائعين أم مشترين ناهيك عن استخدامهم لتلك العملات الافتراضية كأداة أو ثمن مقابل خدمة أو سلعة، أو مقابل تحقيق نتيجة لجريمة منظمة أو تحقيق فساد، وحتى تمويل للإرهاب. أضف إلى استخدامها كأداة ووسيلة لغسل الأموال، وهذا يسهم إلى إحداث تدهور اقتصادي في بعض البلدان المستهدفة كما هو الحال في الدول العربية التي اجتاحتها الفوضى الخلاقة مطلع العام 2011م بما سمي آنذاك الربيع العربي، وغير ذلك منها التهرب الضريبي. وبذلك يصعب بل يستحيل على الدول والبنوك المركزية والجهات الرقابية المعنية وغيرها معرفة حركة الأموال وعملية تبادلها وعدم امكانية تتبع مسيرة المال للعديد من الأغراض سواء الجيدة أم السيئة في الواقع وعدم إمكانية كشف المتورطين مرتكبي احدى تلك الجرائم المعاقب عليها بالقوانين الوضعية لتلك الدول والحكومات والمعاقب عليها أيضاً بالأديان السماوية وبالأخص دين التوحيد شريعتنا الإسلامية الغراء.

عرفت النقود الافتراضية بتعريفات عدة:

- بأنها وحدات تعامل تتواجد بهيئات إلكترونية مشفرة وتتميز بغياب الدعامة المادية، كالقطع المعدنية، أو الأوراق النقدية، أو البطاقات

(26) نقلاً عن: موقع www.mena-tech.com، اليوان الرقمي: عملة الصين الإلكترونية، 28 فبراير 2021م.

البنكية، فحقيقة هذه العملات أنها مجموعة من الأحرف والأرقام بلغة الحاسوب تُجمع على شكل خوارزميات معينة فهي عملات رقيمة مشفرة، ليس لها وجود فيزيائي على أرض الواقع. [27]

- وعرفت بأنها تمثيل رقمي لقيمة نقدية ليست صادرة عن بنك مركزي أو عن سلطة عامة، وليست مرتبطة بالضرورة بالعملة الرقيمة، ولكنها مقبولة لدى اشخاص طبيعيين أو اعتباريين كوسيلة للدفع ويمكن نقلها وتخزينها أو تداولها إلكترونياً.
- هي "عملة رقمية افتراضية (ليس لها كيان مادي ملموس أو وجود فيزيائي) منتجة بواسطة برامج حاسوبية ولا تخضع للسيطرة أو التحكم فيها من جانب بنك مركزي أو أي إدارة رسمية دولية، يتم استخدامها عن طريق الإنترنت في عمليات الشراء والبيع أو تحويلها إلى عملات أخرى، وتلقى قبولاً اختيارياً لدى المتعاملين بها"[28]

وغيرها من التعريفات، ويرى الباحث أن الأقرب إلى تعريف النقود الافتراضية بأنها عبارة عن وحدات رقمية مشفرة ليس لها طابع مادي، فهي ليست نقداً قائماً بذاته بل هي صياغة غير مادية للعملات الرقمية، تتمتع بالصفة النقدية المنقولة لها من النقود الورقية، وبالتالي عرفت بأنها قيمة نقدية مخزنة على وسيلة الكترونية وغير مرتبطة بحساب بنكي، وتحظى بقبول واسع من غير من قام بإصدارها، وتستعمل كأداة للدفع لتحقيق أغراض مختلفة. فابتداءً تم انشأها باستخدام أحدث الأجهزة الكترونية المواكبة للتطور التكنولوجي للإنترنت والاتصالات الحديثة، ويتم تخزين تلك النقود الافتراضية بواسطة الخوارزميات في المعالجات وأجهزة الحاسوب أو في قرص صلب بأحد أنواعه أو محفظة الكترونية مشفرة مستخدماً الانترنت بنوعيه (الانترنت المفتوح أم أغلبها العميق المحتوي أيضاً بالمظلم)، ولا تصدرها الدول فأول من طرح فكرة هذه النقود من طرف مبرمج استعمل اسم مستعار وهو ساتوشي ناكا موتو وقدمه في بحث نشره عام 2008م وعرفها بأنها: نظام نقدي جديد للدفع الإلكتروني، وبأن التعامل بها وتحويلها يكون مباشراً بين مستخدمين بطريق الند للند، وهذه العملة ترتكز على التشفير بين طرفين، وتبنى على نظام مجهولية المعاملات الإلكترونية، وذلك بهدف الابتعاد عن مركزية البنوك الكبرى، فهي لا تراقب من قبل البنوك بأنواعها المختلفة والهيئات ولا تخضع للقوانين البنوك.

وقد صمم البتكوين ليكون عملة رقمية بحته، فلا يمكن للشخص الذهاب إلى جهاز الصراف الآلي لسحب أو ايداع البتكوين، وإنما هو مخزن في محافظ على الانترنت، ويتم الوصول إليها عن طريق أجهزة الحاسوب الآلي، إذ أصبحت عملة العالم في المستقبل كما يأمل مؤيدوها، فإن من اختراعها جعلها قابلة للتقسيم إلى جزئيات صغيرة تسمى ساتوشي، وكل بتكوين واحد يحتوي مائة مليون ساتوشي، وهو ما يرى من اخترعها أنه يسمح للقيمة الإجمالية لها أن تصل إلى أي رقم بما يلبي احتياجات العالم من النقود، فأول ظهور لها عام 2009م، وقد ظلت القيمة التبادلية للعملة الافتراضية البتكوين متدنية منذ إصدارها ثم بلغ

(27) نقلاً عن: د. محمد مطلق محمد عساف، بحث (من التحديات التي قد تواجه المصارف الإسلامية سوق العملات الافتراضية) مقدم للمؤتمر الدولي الثامن لكلية الشريعة في جامعة النجاح الوطنية، للصيرفة الإسلامية في فلسطين بين الواقع والمأمول، 1439هـ - 2018م ، صـ 4.

(28) أنظر: عبدالله بن سليمان بن عبدالعزيز الباحوث، مرجع سابق، صـ 21.

سعرها سبعة عشر دولار فقط في عام 2011م وبعد ذلك بدأ سعرها في الارتفاع حتى بلغ قيمته القصوى في أواخر عام 2013م، عندما بدأت عمليات المضاربة واسعة النطاق عليها، فبلغ ألف ومائتين دولار في أوائل شهر ديسمبر من العام 2013م ثم شهد عام 2014م هبوطاً كبيراً في قيمتها حيث بلغ سعرها ثلاثمائة وستة وعشرون دولار فقط للوحدة الواحدة منها وارتسمت تداولاتها بعد ذلك بالتذبذب في أسعارها وفي أواخر عام 2016م سعر البتكوين في ارتفاع مستمر ثم هبوط في أسعارها ثم ارتفاع مستمر إلى أن بلغت في منتصف شهر نوفمبر عام 2021م بمبلغ سبعين ألف دولار ثم هبطت سعرها وهكذا وحالياً بلغت القيمة التبادلية للعملة الافتراضية البتكوين بسعر أثنين وأربعين الف دولار أمريكي معرضاً للزيادة والنقصان للبتكوين الواحد.

مرت العملات الافتراضية وأهمهما عملة البتكوين بمراحل مختلفة من الصعود والهبوط في قيمتها، والانتشار والانحسار في التعامل بها وقبولها، خلال العشر سنوات الفائتة ـ من تاريخ ظهورها في بداية عام 2009م إلى نهاية 2018م ـ ، ويقول مؤسسو هذه العملة إن عملية إصدار هذه العملة ستتوقف بحلول عام 2040م وذلك عندها تصل الكمية المصدرة منها إلى واحد وعشرين مليون وحدة وهو الحد الأقصى للكمية التي يمكن تعدينها، حيث قصد مصدرو العملة إيجاد نوع من الندرة للكميات المتداولة منها؛ بهدف الحفاظ على قيمتها من التدهور، لو تم الإفراط في عملية الإصدار مثلما يحدث في العمليات الورقية العادية، وبعد ذلك التاريخ لا يمكن التعدين. ويمكن الحصور على العملة عن طريق الشراء فقط، ولكي يتم ضمان ذلك تم وضع الرمز الخاص بها حيث تزداد صعوة انتاجها عن طريق التعدين، وذلك بتعقيد الخوارزميات المطلوب حلها كلما كثر عدد المعدنين مع مرور الزمن حتى يتوقف إصدارها تماماً.

ومع بداية عام 2014م ظهر الجيل الثاني من العملات المشفرة مع إدراج بعض الوظائف المتقدمة مثل العناوين المتسلسلة والتعاقدات الذكية وكذلك السلسلات الجاذبية، كما أزداد عدد الأسواق والبورصات التي يتم تداولها فيها، وقد انشق بعض الشركاء مؤسسو عملة البتكوين وأصدروا عملة منشقة من عملة البتكوين المسماة البتكوين كاش وظهرت عملات أخرى منافسة لعملة البتكوين ومن تلك العملات المشفرة (الافتراضية) لم تعتمد على طريق التعدين.

كما أن شركة الفيس بوك أسست عملة ليبرا وهي عملة فيس بوك الرقمية، مؤسسو عملة ليبرا الرقمية أو شبكة (Diem) هي مشروع تابع لجمعية ديم، وهي جمعية مستقلة غير ربحية تضم اعضاها المؤسسين بعملاق وسائل التواصل الاجتماعي (NASDAQ:FB) ومعالجة المشروعات (NYSE:NA) و(NASDAQ:BYBL) وشركات التشفير والبلوك تشين (NASDAQ:COIN) وشركة رأس المال الاستثماري ومن بين شركات مالية أخرى والكيانات غير الربحية، ففي شهر يونيو 2019م أعلن الفيس بوك أنه قد أسس شركة فرعية جديدة ـ كاليبرا التي غيرت اسمها منذ ذلك الحين إلى نوفي ـ لتطوير البنية التحتية للواجهة الأمامية للوصول إلى ديم، بدءً من المحفظة الرقمية التي سيتم دمجها في التطبيقات الموجودة لشركة الفيس بوك، ويرأس شركة نوفي الذي يشرف أيضاً على جميع مدفوعات فيس بوك ومنتجات الخدمات المالية ولم يتم اتخاذ الإجراءات اللازمة

والآمنة لحماية بيانات العملاء حقوقياً وقانونياً.[29]

تعددت وتنوعت العملات الافتراضية المشفرة، ومعظمها مبنية على مبدأ عملية البتكوين ومستنسخة منها، والفروق بينها غالباً يسيرة، بعضها متعلق بالوقت الذي تستغرقه عملية التداول وبعضها متعلق بطريقة التعدين والتوزيع، وبعضها متعلق بخوارزميات الهاش (وهي تلك الخوارزميات المسؤولة عن عملية التشفير)، ويوجد عدد محدود من هذه العملات يمكن وصفها بالرئيسية بناءً على عدد المتعاملين بها، واتساع نطاق المواقع التي تقبلها، وعدد الامكان التي يمكن من خلالها استبدال العملة الافتراضية بالعملات الورقية، وبلغت العملات الرقمية البديلة في الحاضر عدد كبير وصل إلى سبعمائة وأحدى عشر عملة افتراضية [30]، نذكر بعض منها: البتكوين، لابتكوين، نيمكوين، بيركوين، نوفاكوين، فيذركوين، إي ديناركوين، زيكاش، ايثيركوين، ريبل، دوغ كوين، وغيرها.

المطلب الثاني: خصائص النقود الافتراضية، مزاياها وعيوبها، وتمييزها عن العملات الأخر:

أولاً: خصائص النقود الافتراضية:

من أبرز خصائص العملة الافتراضية أهمها البتكوين وهي في الغالب تنطبق على غالبية انواع النقود الافتراضية؛ أنها [31]:

1- عملة رقيمة تخيلية ليس لها أي وجود مادي ملموس (فيزيائي)، وليس لها أي قيمة ذاتية.
2- عملة غير نظامية؛ بمعنى أنها غير مدعومة من أي جهة رسمية أو مؤسسة، أو منظمة دولية.
3- يتاح لجميع المتعاملين بها إمكانية تعدينها بحسب إمكاناتهم الفنية والتقنية.
4- يستخدم من خلال الانترنت فقط، وفي نطاق المؤسسات والشركات والهيئات والمواقع الإلكترونية التي تقبل التعامل بها.
5- يمكن تبادلها بالعملات الورقية الرسمية، مثل الدولار واليورو والجنية ـ والريال السعودي والدرهم الإماراتي والدينار الكويتي والريال البحريني، بعملية مشفرة عبر الإنترنت وبواسطة مواقع متخصصة أو أجهزة صرافة آلية خاصة.
6- تتم عملية التبادل التجاري بواسطتها من شخص لآخر بصورة مباشرة، دون حاجة لتوسيط البنك (الند للند).
7- لا يوجد حد معين أو سقف محدد للإنفاق أو الشراء، كما في بطاقات الائتمان المختلفة.
8- عدم إمكان الجهات الرقابية تتبع أو مراقبة العمليات التجارية التي تتم بواسطتها.
9- عدم قدرة السلطات النقدية في أي دولة، على التحكم في عرضها أو سعرها.
10- نظراً لطبيعتها اللامركزية، واعتمادها على التقنية وتجاربها مع مستجداتها وتطوراتها، فهي تعتبر آلية ملائمة للشراء والبيع بطريقة سلسة وسريعة.

ويرى الباحث أن من ضمن خصائصها التعمية والاحتكار وذلك لاعتمادها بشكل أساسي على مبادئ التشفير في جميع جوانبها وترتكز على اشخاص

(29) نقلاً عن: موقع www.m.sa.investing.com
(30) أنظر: د. عبدالله بن سليمان بن عبدالعزيز الباحوث، مرجع سابق، صـ 28، 29.
(31) انظر: د0 عبدالله بن سليمان بن عبدالعزيز الباحوث، مرجع سابق، صـ 31.

يجيدون استخدام تقنية تكنولوجيا المعلومات والخوارزميات ويملكون أجهزة تعدين عالية القدرة وقدرتهم على التحكم فيها بدون رقابة السلطة المركزية أو الدولة وكذلك إمكانية وحرية ارتباطها بالعملات الورقية القانونية من عدم الارتباط بها، ناهيك أن بعض العملات الافتراضية التي لا تعتمد على التعدين خاصيتها غير مؤثرة بالبيئة، بخلاف العملات الافتراضية التي تعتمد على التعدين مؤثرة بل ضارة بالبيئة، فضلاً عن أنها ضارة باستهلاك كميات كبيرة من الطاقة الكهربائية.

ثانياً: مزايا وعيوب النقود الافتراضية:

- من أهم المزايا التي تتسم بها النقود الافتراضية المؤثرة في زيادة قبول المتعاملين بها:

1- الرسوم المنخفضة؛ فالمتعامل في العملة الافتراضية لن يدفع أي مصاريف على النقل والتحريك كالتي تتقاضها البنوك وشركات بطائق الائتمان أم المؤسسات المالية ومحلات الصرافة ونحوه وبذلك فلن يكون هناك حاجة إلى وسيط بين العميل والتاجر لنقل المال لأن العملة لن تنتقل لأنها لا فيزيائية.

2- الخصوصية والسرية؛ وذلك لاستحالة مراقبة السلطات النقدية أو الحكومات عمليات البيع والشراء التي تتم بواسطتها أو التدخل فيها فضلاً عن أنها غير خاضعة لرقابة الحكومات والبنوك واستحالة السيطرة على العملات الافتراضية، كما أن لها خصوصية تامة بنقلها في أي وقت وإلى أي مكان في العالم وبسرية تامة دون خوضها أو مرورها على أي هيئة رقابية أو نحوه، إمكانية امتلاك العديد من حسابات ومحافظ العملات الافتراضية دون أن تكون متصلة باسم أو عنوان وخالية من أي معلومات وبيانات عن ممتلكيها.

3- السرعة والشفافية؛ وذلك لنقلها بأسرع وقت نظراً لطبيعتها وطرق ووسائل استخدامها بأجهزة الكمبيوتر المتطورة والأكثر دقة والمواكبة للتطور التكنولوجي الحديث وشفافيتها الواضحة لا سيما عدم معرفة ممتلكيها فكل واحد من مستخدمي ومالكي تلك العملات الافتراضية مجهول الهوية للعملية الواحدة أو لعمليات متعددة ومتنوعة فكل طرف يجهل معرفته بهوية الطرف الآخر.

4- الأمان والعالمية؛ من الصعب تزوير العملة الافتراضية أو اعادة استنساخها وإمكانية المستخدمين لتلك العملات الافتراضية وأهمها البتكوين تشغيل ممارسة الأمان لحماية أموالهم أو استخدام مزودي خدمة يقوم بتوفير خدمات عالية من الأمان ضد السرقة أو التأمين ضد الخسارة فلديها سجل أمان قوي جداً لأنها تعد تقنية البروتوكول والتشفير المستخدم واحدة من أكبر مشاريع الحوسبة الموزعة بالعالم، ولأنها لا ترتبط بموقع جغرافي معين فتمتاز بإمكانية التعامل معها وكأنها عملة محلية يتم التعامل بها على مستوى العالم لعدم خضوعها لأي دولة من دول العالم وعدم إمكانية الحجز على التعاملات أو التحويلات فإمكانية التعامل بها لسداد معاملات غير قانونية كونها لا تتعرض للتجميد أو المصادرة.

- **عيوب النقود الافتراضية:**

تكمن سلبيات العملة الافتراضية في بعض اهم مميزاتها وخصائصها، كما قد يصاحب استخدامها

بعض المخاصر، وبيان ذلك بالآتي [32]:

1- سرية العملة وتشفيرها: فالسرية والخصوصية كما أنها ميزة، إلا أنها تنعكس ببعض السلبيات على العمل، لأنها تعطي بعض السهولة للعمليات المشبوهة والغير قانونية التي تتم من خلال شبكة الانترنت، فالخصوصية التي توفرها هذه العملة جعلتها مقصداً لعمليات غسل الأموال وبيع المنتجات المسروقة والممنوعة بحيث يصعب على الجهات الأمنية تتبع مصدر العملة.

2- التعدين: من أهم العوائق التي تقف أمام انتشار استخدام عملة افتراضية كالبتكوين في العالم هي صعوبة تعدينها بواسطة المستخدم العادي نظراً لتعقد برامج الوصول إليها وتعقد العمليات الحسابية اللازمة لإجراء عمليات التعدين، فضلاً ان الشكوك المصاحبة لعمليات التعدين تعد من السلبيات التي تواجهها هذه العملة أيضاً، ناهيك عن تعرضها لنوعين رئيسيين من الهجمات؛ النوع الأول يتمثل قيام مستخدم ما باستعمال أو استهلاك نفس البتكوين مرتين لنفس العنوان وتسمى تلك العملية استهلاك العملة مرتين ولحماية المستخدمين من هذا الخطر يقوم المعدن (المنقب) ضمن عملية تكوين البتكوين بالتحقق من كل معاملة تضاف إلى سلة صناديق السجلات، لكي يتم التحقق من البيانات الخاصة بالمعاملة وعدم استخدامها أو استهلاكها قبل ذلك، أما النوع الثاني: فيتمثل في قيام أحد المستخدمين وهو ما يسمى بالمنقب غير الشريف بإدراج صندوق سجلات وهمي داخل النظام وعلى أثره يمكن أن يحصل على عدد من البتكوينات الجديدة دون وجه حق.

3- سعر العملة: يشكل سعر العملات الافتراضية وتقلباتها الكبيرة مشكلة كبرى للمتعاملين بها، كما أنها قد تحد من مدى انتشارها وقبولها، ومن جهة اخرى فإن السعر المتذبذب للعملة (بسبب المراهنات) يشجع المحتالين في استغلال ذلك عن طريق مواقع وهمية لتبادل العملة ويعد ذلك إلى عدم الاستقرار في سعر العملات وتقلباتها الكبيرة.

4- القرصنة: عرضة العملة الافتراضية للقرصنة والسرقة والتلاعب في حسابات مستخدميها وتعديلها عن طريق القرصنة وتعرضها لقدر أكبر من تلك المخاطر لاسيما لمحافظ افتراضية لم تكن محمية بشكل جيد وعدم امكانية استعادة العملات الافتراضية المسروقة لأن المجهولية سمة هذه الشبكة وعدم امكانية المتضررين من اتخاذ اجراءات قانونية لملاحقة السارقين لعدم معرفة هويتهم أو بياناتهم.

5- تكتنف النقود الافتراضية الكثير من المخاطر سواء المخاطر التنظيمية أو الضريبية أو القانونية أو الفنية.

ثالثاً: تمييز النقود الافتراضية عن العملات الأخرى:

العملة القانونية هي وحدة التبادل التجاري التي

(32) أنظر: د. عبدالله بن سليمان بن عبدالعزيز الباحوث، مرجع سابق، صـ 33- 36.

يصرح لها القانون بقوة إبراء ضمن الدولة المصدرة وتستمد الدولة قوتها في الإبراء والوفاء بالديون والالتزامات من السلطة القانونية في كل دولة، وإصدار العملة في ظل النظام الاقتصادي الإسلامي له ضوابطه وقواعده التي تنظمه؛ لتجعل من النقود مقياساً تقوّم به الثروات تقويماً عادلاً، ومن ذلك أن إصدار العملة تختص به الدولة وحدها، والنقود وسيلة تراد لوظائفها وليس لذاتها؛ ولهذا كانت أثماناً، فالنقد هو ما يكون الغرض منه التوصل إلى سلعة أو خدمة، على أن تثبت له هذه الصفة ثباتاً عاماً بتعارف الناس، أو بصدور قانون من الدولة يلزمهم التعامل بها، كما أن العملة القانونية أو الورقية الإلزامية أو المعدنية لها وجود فيزيائي محسوس فهي واضحة ومضبوطة وسبق بيانه بالمبحث التمهيدي.

أما العملة الافتراضية فليس لها وجود فيزيائي وبذلك فهي غير ملموسة ولا تصدر من الدولة وتقوم على مبدأ الند للند ولا تخضع لمراقبة الدولة أو أي هيئة رقابية، فضلاً عن أنها أرقام وهمية ترمز بأرقام وبيانات مخزة إلكترونياً ولا غطاء لها من العملة الأصلية ولا من غيرها ويتم بطرق التعدين والخوارزميات امتلاك العملة الافتراضية التي تعتمد على اللامركزية في الانتاج والتحويل ولا يقبل معظم الناس التعامل بها فما زال التعامل بها مقتصر على مجموعة معينة من الأفراد والمؤسسات ولا تصلح للوفاء بكل الالتزامات وتقوم العملة الافتراضية على المجهولية وعدم الوضوح لأنها إلكترونية بحته تنتجها البرمجة الرقمية دون وجود أي مصدر ائتماني لها بخلاف النقود المعدنية أو الورقية الالزامية او النقود الإلكترونية، فالنقود الإلكترونية وسيط مقبول للتبادل بشكل واسع، وهي أحدى وسائل الدفع الإلكتروني لتحقيق اغراض مختلفة فهي صالحة للوفاء بالالتزامات، ولشراء معظم السلع والخدمات وهي نقود مركزية الانتاج والمراقبة وامتلاكها يكون يعد امتلاك النقود العادية (المعدنية أو الورقية الالزامية)، ثم استبدالها بالصورة المخزنة على وسيط إلكتروني حيث يتم شحن القيمة النقدية على بطاقة إلكترونية أو القرص الصلب للكمبيوتر الشخصي لمستهلك أو لكمبيوتر بالبنك أو المودع لديه نقود معدنية أو ورقية إلزامية، فالنقود الإلكتروني واضحة حيث تصدر من شركات ائتمانية بخلاف العملات الافتراضية السابق ذكره.

المبحث الثاني: مشروعية النقود الافتراضية وآثارها:

بيان التكييف القانوني والشرعي للنقود الافتراضية ومعرفة الحكم في تعدين النقود الافتراضية والتعامل بها، وآثار النقود الافتراضية وذلك بمطلبين:

المطلب الأول: التكييف القانوني والشرعي للنقود الافتراضية:

يستلزم بالبدء إيضاح عدد من الجوانب لمعرفة الطبيعة القانونية لهذه النقود الافتراضية، وفي هذا المطلب يعرض الباحث أولاً مدى قبول التعامل بها على المستوى الدولي والمحلي ثم يبين الموقف الدولي الرسمي تجاهها مع بيان مدى قدرة تلك النقود على القيام بوظائف النقود التقليدية والتي من أهمها أن تكون وسيطاً للتبادل مقياس للقيم ومخزن للثروة وأداة لتسوية المدفوعات، وكذا بيان التكييف الشرعي للنقود الافتراضية ومعرفة الحكم في تعدين النقود الافتراضية والتعامل بها بالآتي:

أولاً: مدى قبول أو نطاق القبول للنقود الافتراضية:

نظراً لطبيعة النقود الافتراضية (العملات الرقمية الافتراضية)، التي لا يصدرها أي بنك مركزي أو أي

مؤسسة حكومية او دولية رسمية ولا تخضع لأي رقابة أو تشريعات كونه يتم تداولها إلكترونياً وليس لها أي إطار أو حماية قانونية، بل مجرد قيمة مالية مخزنة رقمياً إلكترونياً، فبادئ الأمر لم يكن لها قبول لدى الأشخاص سواء الاعتبارية أم الطبيعية حيث كانت فكرة العملات الرقمية تبدو أقرب إلى الخيال منها إلى الواقع، فقد كانت العملة الرقيمة الوحيدة المتاحة هي عملة بتكوين التي صدرت عام 2009م وعانت فترة من الزمن وندر من قبل تلك النقود الافتراضية قبل أن تصبح معتمدة من عدد كبير من الأشخاص وتحصل على قيمة حقيقة للتبادل والتحويل وقيمة العملات الأخرى منها:

- عملة اليوان الصيني الرقمي الذي يرمز إليه (E-CNY) هي نسخة رقمية من العملة الوطنية في الصين لا يشبه العملات المشفرة الافتراضية، مع أنها تعتمد على العملات الرقمية الافتراضية إلا أن الصين تعد المركز الرئيسي لعملية تعدين تلك العملات وبالأخص بتكوين حول العالم وذلك لعديد من الأسباب المختلفة التي تتضمن أسعار رخيصة جداً للكهرباء ومؤخراً وبالتحديد شهر مارس 2021م أعلنت الصين حربها على تعدين العملات الرقمية بسبب استهلاك الطاقة الهائل بل قررت حكومة الصين حظر عمليات التعدين داخل المنطقة بشكل كامل من شهر أبريل عام 2021م.
- عملة الدولار الأمريكي تتجاوز بضعة سنتات فقط، وبمرور الوقت ونظراً لما اتسمت به تلك النقود الافتراضية من خصائص ومزايا السالف ذكرها باتت العملات الرقمية الافتراضية جزء حقيقاً من الأنظمة المالية العالمية ولم يعد من الممكن تجاهلها بشكل حقيقي بالرغم من محاربتها وحظرها من الدول والحكومات والمؤسسات الدولية الأخرى.

وبالتالي يمكن القول بأن نطاق قبول وتبادل العملات الافتراضية قد اتسع ونمى وبالأخص البتكوين ولايتكوين والإيثريوم وغيرها من العملات الرقيمة الافتراضية التي اشتهرت مؤخراً وفرض حضورها العالمي واكتسبت شهرة واسعة بين المجمعات المنتشرة على شبكات الانترنت كشكل جديد من أشكال الدفع وشمل ذلك دول شرق أسيا والصين واليابان ووصلت شهرته إلى أوروبا وأمريكا وألمانيا و السلفادور ودول الشرق الأوسط بما فيها دول الخليج وبالأخص الكويت والمملكة العربية السعودية ودولة الامارات العربية المتحدة وسلطنة عمان والبحرين، فمصرف البحرين المركزي أصدر ترخيص لشركة رين مانجمنت د.م.م كوسيط لتداول الأصول المشفرة، رين هي منصة مرخصة لشراء وبيع وتخزين العملات الرقمية منها بتكوين، إيثريوم، الوايتكوين، ريبل، تيثير، تشين لينك.

كما أن مصرف البحرين المركزي في بداية هذا العام يجرب شبكة بلوكتشين والتوكن الخاص بجي بي مورغان بنك الاستثمار الأمريكي (JPMCoin) وسبق أن أعلن بذلك في مايو 2021م، البحرين هي أحدث دولة تستكشف تقنية بلوكتشين من قبل بنك الاستثمار الأمريكي جي بي مورغان حيث قام البنك المركزي في البلاد بتجربة العملة الرقمية المملوكة لشركة جي بي مورغان، وقد أكمل مصرف البحرين المركزي بنجاح اختبار الدفع الرقمي بالتعاون عم شركة وحدة بلوكتشين والعملات المشفرة التابعة لجي بي مورغان (ONEX) أونيكس وذلك وفقاً لإعلان رسمي نشر في

بداية يناير من هذا العام.[33]

قرر أكثر من ثلاثمائة وثلاثين مليون إنسان في العالم، أي 4% من سكان الأرض، التداول بالعملات الرقمية المشفرة (الافتراضية). حجم التداولات يصل إلى 2.3 تريليون دولار، ما أضفى قيمة اعتبارية على هذه العملات والتعامل وفق فائدتها النظرية. [34]

أظهرت إحصاءات حديثة أن 2.4% من المغاربة، حوالي مليون شخص، يمتلكون عملات رقمية، ما يجعلهم متفوقين في ذلك على مواطني بلدان أوربية مثل بلجيكا والنمسا، كما كشف منصات عالمية متخصصة في تداول العملات الرقمية أن المغرب يحتل المرتبة الأولى في تداول البتكوين بشمال أفريقيا.

وكان المغرب قد منع تداول عملة البتكوين بقرار مشترك من بنك المغرب ووزارة المالية والهيئة المغربية لسوق الرساميل في سنة 2017م معتبراً أن لها عدة مخاطر تتعلق باستخدامها في أعمال غير مشروعة وغسيل الأموال وتموين الإرهاب.[35]

أما قبولها على مستوى الشركات والمؤسسات والمحلات التجارية فلا يمكن حصرها، من كثرتها وتنوعها وشمولها لدول كثيرة، حيث تضم شركات الخدمات القانونية، ومواقع بيع ألعاب الفيديو، والأقمشة، والتخزين الحسابي، والمطاعم، ومواقع بيع خدمات الاستضافة، وحجز أسماء النطاق والشبكات الاجتماعية، وكثير من الأنشطة التجارية والخدمية. [36]

فضلاً عن قبول شركات وسائل التواصل الاجتماعي عملات افتراضية بل أن منها من أصدرت عملة افتراضية خاصة بها منها شركة الفيس بوك المسمى حالياً شركة ميتا لشرائها عدة الواتساب وغيرها من شبكات التواصل الاجتماعي، فعملة ليبرا المدعومة من فيس بوك، تم تشكيل رابطة ليبرا في يونيو 2018م بعد أن اصدر فيس بوك في الأصل ورقة بيضاء لمشروع العملة المستقرة في البيان الصحفي، وشهدت ليبرا بعض التنشيط في عام 2020م حيث أضافت جمعية ليبرا المزيد من الأعضاء مثل وشوبيفاي، ومع وجود ثلاثين عضو حتى الآن لا يزال مجلس إدارة ليبرا بعيداً عن عدد مائة عضو المخطط له.[37]

بينما واتس أب في الربع الأخير من عام 2021م بدأ في اختبار مدفوعات العملة باستخدام محفظة نوفي من ميتا، وتم اعلان ذلك رسمياً يوم الأربعاء من شهر ديسمبر 2021م ، ووفقاً لتصريح المدير التنفيذي للشركة المذكورة بأن الميزة الجديدة متاحة لعدد محدود من الأشخاص في الولايات المتحدة مما يسمح لمستخدمين بإرسال الأموال واستلامها على الواتساب على الفور وبدون رسوم، وكانت ميتا المعروفة سابقاً باسم فيس بوك قد أطلق سابقاً برنامج تجريبياً للعملة الرقمية بالتعاون مع بورصة العملات المشفرة كوين بيز وشركة العملة المستقرة باكسوس في أكتوبر. وقد تم طرح الاصدار التجريبي في البداية في الولايات المتحدة غواتيمالا، باستخدام باكس دولار (USDP)، وهي عملة مستقرة مربوطة بالدولار صادرة عن شركة

(33) نقلاً عن موقع: www.ear.coin.telegraph.com، مقالة بعنوان بنك البحرين المركزي يجرب شبكة بلوكتشين والتوكين الخاص بجي بي مورغان، نشرت بتاريخ 2022/1/10م.
(34) نقلاً عن: أ / أيمن فاضل، العملات المشفرة ما بعد الرأس مالية المركزية، الميادين نت ، 12 كانون الثاني www.almayedeen.net،.

(35) نقلاً عن موقع: www.tenja7.com، 2022/1/12م.
(36) أنظر: د. عبدالله بن سليمان بن عبدالعزيز الباحوث، مرجع سابق، صـ 38.
(37) نقلاً عن: (Helen Partz)، ليبرا المدعومة من فيس بوك 18 سبتمبر 2020م، www.ar.cointelegraph.com.

بلوك تشين باكسوس. بالرغم أن بعض أعضاء مجلس الشيوخ في الولايات المتحدة يعارضون إطلاق ميتا لمنتجاتها من العملات الرقمية. [38]

وكذلك شركة باي بال (Pay pal) العملاقة للمدفوعات عبر الإنترنت قبلت العملة المشفرة كوسيلة للتبادل لدى الملايين من التجار العالميين حسبما كشف رئيس الشركة ومديرها التنفيذي يوم الثلاثاء بشهر مايو من العام الماضي قبل إعلان رسمي بذلك وهو ما أكده رئيس الشركة ومديرها التنفيذي أنه سيتم تنفيذ خدمة الدفع يتم فيها التنازل عن رسوم المعاملات للمشتريات التي تتم باستخدام العملات المشفرة والبدء في السماح لعملاء الولايات المتحدة بالدفع بعملة بتكوين لدى التجار العالميين، وأكدا بأنها ستجرب نظام دفع جديداً باستخدام عملات مشفرة على إيثيريوم بلوك تشاين وسيشهد البرنامج التجريبي موافقة التجار المشاركين على تسوية معاملات العملاء الورقية باستخدام عملة (USDC) المستقرة.[39]

تقبل ثاني أكبر شركة في أمريكا الجنوبية مدفوعات العملات المشفرة للعقارات أطلقت (MELI) ميركادو ليبري، أكبر سوق عبر الانترنت في أمريكا اللاتينية، قسماً للعقارات مخصصاً للعملات المشفرة، وعلى الرغم من أن الشركة لا تقوم بتسوية المعاملات العقارية بشكل مباشر، إلا أنها تضفي الشرعية على الفئة كنظام دفع، وهذه الشركة موجودة في ثمانية عشر دولة وتعد ثاني أكبر شركة في أمريكا الجنوبية بما في ذلك أكبر ثلاثة أسواق لها في البرازيل والأرجنتين والمكسيك، وتمتلك المجموعة أيضاً ميركادو باغو، وهو نظام دفع رقمي للمعاملات عبر الإنترنت وغير متصل جنباً إلى جنب مع ميركادو إنفيوس وهي منصة لوجستية تنفيذ خدمات التنفيذ والتخزين والشحن.

تشمل العروض الحالية المنازل والشقق السكنية والأراضي الخالية والأراضي والعقارات التجارية الموجودة في بونس آيرس وسانتافي وقرطبة. [40]

ثانياً: الموقف الدولي والرسمي على المستوى الدولي من النقود الافتراضية:

معظم الدول لم تسمح رسمياً بهذه العملات، بل أن بعضها اعتبر التعامل بها مخالف للأنظمة ويعاقب عليها، كما أن هناك دول أخرى حذرت مواطنيها من التعامل بها، وكذلك اتخذ وزراء مالية الاتحاد الأوروبي خلال اجتماعات مجموعة السبعة عام 2015م قراراً بتشديد القوانين المتعلقة باستخدام عملة البتكوين وكذا حذر المصرف المركزي الروسي من استخدام تلك العملة، بينما وزراء الدفاع الأمريكية أعلنت أن ادخال عملة افتراضية من المرجح أن تشكل تهديداً مالياً أذ تزيد في عدم الشفافية وتساعد سرعة تبادلها على كفاءة التخطيط للهجمات الارهابية، وكذا حذر المصرف المركزي اللبناني من شراء أو حيازة أو استعمال النقود الافتراضية في التعميم الصادر منه برقم (900) وتأريخ 19 كانون الأول 2013م.

وتباينت ردود الافعال حول قبول العملات الرسمية المشفرة كأداة تعامل في الأسواق المالية العالمية حيث

(38) نقلاً عن: (Helen Partz)، واتس أب يبدأ في تجربة اختبار مدفوعات العملة باستخدام محفظة نوفي من ميتا، www.ar.cointelegraph.com.

(39) نقلاً عن: GregThonson، باي بال يبدأ للسماح للعملاء في الولايات المتحدة بالدفع بعملة بتكوين لدى التجار العالميين www.ar.cointelegraph.com.

(40) نقلاً عن: Marcel Pechman، التبني الجماعي للروح في الأفق، عبر موقع www.ar.cointelegraph.com، نشر بتاريخ 30 /2021/4م.

مازال الرفض يسيطر على عدد من الحكومات والدول، إلا أنه في الوقت نفسه تحاول دول أخرى مواكبة التطور والسعي لاستشراف المستقبل عبر السماح بالحصول على السبق في تقنين التعامل بالعملات الرقمية داخل أسواقها، لا سيما بعد أن شهدت دعم عالمي غير حكومي من قبل الأثرياء وهو ما قد يشكل ضغط غير مباشر وأمر واقعي للتعامل بالعملات المشفرة بالمستقبل. [41]

فبالرغم أن السلطات الإيرانية اعترفت رسمياً بتعدين العملات المشفرة عام 2019 وأنشأت لاحقاً نظام ترخيص يتطلب من الناشطين في هذا المجال الكشف عن أنفسهم، ودفع رسوم أعلى مقابل استهلاك الكهرباء، وبيع عملات البتكوين المستخرجة الخاصة بهم إلى المصرف المركزي الإيراني، أعلنت إيران حضر أنشطة تعدين العملات الرقمية لأربعة أشهر بعد انقطاع غير متوقع في التيار الكهربائي مصرحاً رئيس الدولة حسن روحاني في اجتماع لمجلس الوزراء " أن السبب الرئيسي لانقطاع التيار الكهربائي هو الجفاف الذي أثر على توليد الطاقة الكهرومائية وأن تعدين العملات المشفرة 85% منها غير مرخص يستنزف أكثر من 2 جيجا وات من شبكة الطاقة الكهربائية يومياً ، إن المنشآت غير المرخصة كانت تستخدم كميات أكبر من الطاقة تزيد بمقدار 6 – 7 مرات لذلك اضطر إلى حضر جميع أنشطة العملات المشفرة حتى 22 أيلول / سبتمبر "[42]

وتشهد إيران نحو 4,5% من نسبة عمليات تعدين عملة بتكوين.

بينما بعض الدول اعتمدت هذه النقود الافتراضية منها دولة الصين والسلفادور، فالسلفادور أول بلد في العالم يعترف بشكل حكومي لعملة البتكوين وتصرح بقبولها عملة رقيمة بتكوين عملة قانونية بشكل مشابه للعملة المحلية في البلاد، تشترك حكومة سلفادور مع منصة (Strike) للدفع الإلكتروني لتوفير استخدام العملة في البلاد. "وتعد ألمانيا أولى الدول التي أعترف رسمياً بأن البتكوين نوعاً من النقود الإلكترونية، وهو ما سمح للحكومة الألمانية بفرض ضريبة على الأرباح التي تحققها الشركات التي تتعامل بالبتكوين، في حين بقت المعاملات الفردية معفاة من الضرائب، كما منحت محكمة العدل الأوربية هذه العملة بعض الشرعية في أكتوبر من عام 2015م عندما حكمت باعتبار البتكوين عملة تقابل السلعة، فهي معفاة من ضرائب القيمة المضافة عندما يبادل الأفراد اليورو مقابل البتكوين."[43]

وبالرغم أن دولة الصين اعتمدت هذه العملات الرقمية الافتراضية أهمها البتكوين، "وسعت الصين حملاتها ضد العملات الرقمية، إذ طلبت من المصاريف ومنصات الدفع التوقف عن إجراء المعاملات المالية بها، ويأتي هذا التطور في اعقاب اصدار الصين بمنتصف العام الماضي أوامر بتعليق عمليات تعدين لعملة بتكوين الرقمية في اقليم سيشوان."[44]

وفي الإمارات، يعتزم مصرف الإمارات المركزي

(41) نقلاً عن: أ/ حسن راشد1، مقالة بين الرفض والقبول هل تصبح العملات الرقمية المشفرة أمر واقع في 2022م، نشر بموقع www.cairo24.com، بتاريخ 2020/1/1م.

(42) نقلا عن: موقع www.bbc.com، نشرت خبر بتكوين: لماذا أعلنت إيران حظر أنشطة تعدين العملات الرقمية؟، بتاريخ 27 مايو /أيار 2021م.

(43) انظر : د. عبدالله بن سليمان الباحوث، مرجع سابق، صـ 38 .

(44) نقلاً عن موقع : www.bbc.com، نشرت خبر بتكوين: الصين تطلب من المصارف وقف التعامل بالعملات الرقمية، بتاريخ 22 يونيو/حزيران 2021م.

إصدار عملية رقمية في أول خطوة من نوعها في العالم العربي، بحسب ما أعلنت وكالة الأنباء الحكومية في الدولة التي تقود منذ سنوات عملية تحول رقمي كبرى، التي قالت أن خطط المصرف المركزي الاستراتيجية بين عامين 2023م و 2026م تتضمن سبع أهداف منها إصدار عملة رقمية ودعم التحول الرقمي في قطاع الخدمات المالية من خلال اتباع أحدث التكنولوجيات في الذكاء الاصطناعي، فإن خطة المصرف تهدف إلى دعم الاقتصاد الأخضر في دولة الإمارات ومواصلة تطوير بنية تحتية مالية أكثر ابتكاراً لدعم تنافسية الدولة في هذا المجال[45] ، كما أن الحكومية الهندية تدرس إجراء تغييرات على قوانين ضريبة الدفع في البلاد تشمل مكاسب العملة المشفرة ذلك ضمن مساعي دلهي لتنظيم هذه العملات الرقمية الافتراضية، أضف إلى أن دولة نيجيريا أعلنت عبر رئيس الدولة محمد بخاري بدء التداول بعملة أي – نيرة الرقمية الجديدة مصرحاً بقوله "لقد أصبحنا أول دولة في أفريقيا وواحدة من أوائل الدول في العالم التي توفر عملة رقمية لمواطنيها، مشيراً إلى أن، العملة الرقمية ستحسن التجارة عبر الحدود والإدماج المالي لمن هم خارج الاقتصاد الرسمي وزيادة التحويلات المالية"[46] ، وشهدت وبذلك شهدت نيجيريا اهتماماً متزايداً بالعملات المشفرة مع بحث الناس عن طرق لتجنب تراجع قيمة عملة نيرة والتصدي لارتفاع تكاليف المعيشة في أكثر دول افريقية سكاناً. وأطلقت خمس دول عملات رقمية رسمية، في حين توجد أربع عشرة دولة أخرى بينها السويد وكوريا الجنوبية في المرحلة التجريبية، وفق مشروع تتبع خاص لمركز المجلس الأطلسي.

أما بريطانيا يبحث مصرف إنجلترا المركزي مع وزارة الخزينة، بشكل رسمي إمكانية تدشين عملة المصرف المركزي البريطاني الرقمية (CBDC)، ولم تتخذ أي قرار بشأن استخدام مثل هذه العملة الرقمية في بريطانيا بعد لكن المشاورات التي ستجري عام 2022م ستشكل جزء من مرحلة البحث والاستكشاف، وستساعد المصرف والحكومة على تطوير الخطط خلال السنوات القليلة المقبلة. وتعمل المصارف المركزية على صعيد العالم على تطوير أو اكتشاف العملات الرقمية بعد ظهور وانتشار العملات الرقيمة المشفرة مثل البتكوين، وتأتي الصين، على سبيل المثال، في مقدمة هذا السباق واتخذ المصرف المركزي الأوربي خطوة أولى نحو إطلاق نسخة رقمية من اليورو مستهلاً مرحلة تحقيق مدتها أربعة وعشرين شهراً، تليها ثلاث سنوات من التنفيذ. [47]

والمشرعون البريطانيون ـ أعضاء البرلمان بمجلس العموم البريطاني ـ يشكلون مجموعة مناصرة للعملات المشفرة للبرلمان وهي مجموعة ضغط تهدف إلى تعزيز التشريعات المتعلقة بالعملات المشفرة في الحكومة، أطلق أعضاء البرلمان بالإضافة إلى أعضاء مجلس اللوردات في المملكة المتحدة مجموعة كريبتو آند ديجتل أسيتس جروب لضمان فوائد صناعة العملات المشفرة في المملكة المتحدة ـ لدعم الابتكار ـ ، وتهدف المجموعة متعددة الأطراف إلى حماية المستثمرين من الجرائم المالية، بما في ذلك عملية

(45) نقلاً عن: موقع www.france24.com، نشر بتاريخ 2021/7/12م.

(46) نقلا عن: موقع www.almayadeen.net، اخبار/ اقتصاد / نيجيريا ستبدأ التداول بعملة " إي- نيرة " الرقمية ، نشرت بتاريخ 25 تشرين أول 2021م.

(47) نقلاً عن: موقع www.bbc.com، نشرت مقال بعنوان (العملات الرقمية: مشاورات في بريطانيا لإطلاق عملتها الخاصة) بتاريخ 10 نوفمبر / تشرين الثاني 2021م.

الاحتيال أو العروض من الشركات الخاضعة للتنظيم. ودعمت المجموعة التجارية ذاتية التنظيم في بريطانيا لصناعة العملات الرقمية (كريبتو يو كيه، إيان تايلور) تعتزم المجموعة إنفاق أكثر من سبعة وستون ألف دولار في هذا العام الجاري لدعم مجموعة الأصول الرقمية والرقمية، مع التركيز على التعليم والتعليم حول أصول العملات المشفرة، فضلاً عن ذلك أنه في العام الماضي أصدرت هيئة السلوك المالي في المملكة المتحدة العديد من التحذيرات للمستثمرين الأفراد، حيث أبلغتهم بالمخاطر المحتملة في التعامل مع شركات العملات المشفرة غير المسجلة بعد لدى هيئة الرقابة المالية في المملكة المتحدة. كما قامت هيئة معايير الإعلان في المملكة المتحدة بإزالة الإعلانات لشركات العملات المشفرة بما في ذلك كوين بيز وكراكن.[48]

وكازاخستان هي ثاني أكبر دولة في العالم لتعدين عملة البتكوين، عندما يتعلق الأمر معدل هاش تعدين تكوين (BTC) افتراضات سياسية غير مسبوقة بسبب الارتفاع الحاد في أسعار الوقود لأن الحكومة الكازاخستانية أزالت الحدود القصوى لأسعار غاز البترول المسال المستخدم لوقود السيارات لتتماشى مع ظروف السوق، مما أدى إلى مضاعفة سعره بين عشية وضحاها، الأمر الذي أثار احتجاجات عنيفة، ونتيجة لذلك استقال مجلس الوزراء ولكن ليس قبل أن تغلق شركة تيليكوم الكازاخستانية المملوكة للدولة الإنترنت في البلاد، مما تسبب في انخفاض نشاط الشبكة إلى 2% من الارتفاعات اليومية مسبب انخفاض معدل هاش شبكة بتكوين بنسبة 13,4%.

وفي الولايات المتحدة الأمريكية، قدم سيناتور أمريكي مقترح يسمح أيضاً بمدفوعات العملات المشفرة في مجمع الكابتول الأمريكي على محلات بيع الهدايا وآلات البيع والمطاعم، بينما تايلاند ستحدد الخطوط الحمراء للعملات المشفرة في أوائل هذا العام، تعد حكومة تايلاند إطار تنظيمي جديد للعملات المشفرة مثل بتكوين من أجل تقليل المخاطر وتحسين حماية المستثمرين، وسيصدر بنك تايلاند (BOT) ورقة استشارية في شهر يناير ستحدد الخود الحمراء في مجال العملات المشفرة وذلك لضمان تحقق التوازن الصحيح بين السماح بالابتكار المالي وإدارة المخاطر كما أن القواعد الجديدة ستوفر ضمانات كافية للمستهلكين حيث أن المخاطر لا يتم تقديرها بأقل من قيمتها في الوقت الحالي، ويتعاون البنك المركزي التايلاندي مع لجنة الأوراق المالية والبورصات التايلاندية ووزارة المالية للإشارة إلى القيود الخاصة بصناعة العملات المشفرة على سبيل المثال القيد " لا يمكن أن تصبح العملات المشفرة وسيلة للدفع"[49] ؛ حسبما أشار إليه محافظ البنك المركزي التايلاندي الذي أكد أنه على الرغم من احتمال اعتراف السلطات المحلية بالأصول الرقمية نتج استثماري فإن تقبلها الشديد يشكل مخاطر على النظام المالي، وحذر البنك المركزي التايلاندي البنوك التجارية من التدخل المباشر في تداول العملات المشفرة مشيراً إلى تقبلها الشديد والمخاطر المحتملة. بينما المكسيك ستقدم عملة رقمية جديدة للبنك المركزي الوطني (CBDC) في عام 2024م، على ضوء " أن التقنيات الجديدة والجيل القادم من البنية التحتية للدفع ستساعد المكسيك على أن تصبح أكثر شمولاً من الناحية

(48) نقلاً عن: موقع www.ar.cointelegraph.com، تقرير منشور بتاريخ 2022/1/8م.

(49) نقلاً عن: موقع www.ar.cointelegraph.com، مقال بعنوان (تايلاند ستحدد الخطوط الحمراء للعملات المشفرة في أوائل عام 2022م)، نشرت بتاريخ 16 ديسمبر 2021م.

المالية." [50]

وفي سويسرا؛ صرح البنك المركزي السويسري باستخدامه العملة الرقمية بنجاح في تسوية المعاملات التي تشمل خمسة بنوك تجارية في أحدث تجربة للتكنولوجيا في أسواق البيع بالجملة تسمى (Project Helvetia) بروجيكت هيلفيتيا، وفقاً لوكالة رويترز، يمكن ان تجلب التجربة هذه إدخال العملات الرقمية للبنك المركزي خطوة أقرب إلى سويسرا التي أجرت بعض من تجارب العلمة الرقيمة للبنك المركزي (CBDC) الأكثر تقدماً في أوروبا. [51]

كما أن المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة أصدرتا بالاشتراك مشروع عابر وهو مشروع العملة الرقمية المشتركة والسجلات الموزعة للبنك المركزي السعودي ومصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي وأعلنا إطلاق مبادرة العملة الرقمية المشتركة (عابر) في شهر يناير 2019م ورفعا تقرير نهائي لمشروع عابر. [52]

وعرض أحد الباحثين موجز للموقف الدولي الرسمي لعدد من دول العامل تجاه العملات الافتراضية منها [53]:

- اتخذ وزراء مالية الاتحاد الأوربي خلال اجتماعات مجموعة السبعة في عام 2015م، قراراً بتشديد القوانين المتعلقة باستخدام عملة البتكوين، لمنع التنظيمات الارهابية والتنظيمات الاجرامية من استغلال هذه العملة في تمويل أنشطتها.
- حذر مصرف لبنان من شراء أو حيازة أو استعمال النقود الافتراضية.
- أعلنت وزارة الدفاع الأمريكية أن إدخال عملة افتراضية من المرجح أن تشكل تهديد مالياً، إذ تزيد في عدم الشفافية، وتساعد سرعة تبادلها على كفاءة التخطيط للهجمات الإرهابية
- حذر المصرف المركزي الروسي من استخدام العملة الإلكترونية البتكوين، وأشار إلى أنه يمكن استخدامها في غسل الأموال أو تمويل الإرهاب وأن التعامل بها كعملة موازية مخالف للقانون، كما أن هذه العملات لا تملك سند قانوني لإصدارها، وتعتمد على المراهنة في تحديد سعرها، الأمر الذي يشكل خطراً كبيراً لفقدان نسبة كبيرة من قيمتها. وقال مكتب المدعي العام الروسي: " أنظمة الدفع التي تخفي هوية المستخدم والعملات الإلكترونية واسعة الانتشار ـ ومن بينها العملة الأشهر بتكوين ـ تعد عملات بديلة ولا يمكن استخدامها بمعرفة الأفراد أو الكيانات القانونية."[54]

وكذلك من الأسواق التجارية وبعض البنوك الكائنة في دبي والصين ولا زالت تتعامل بتلك النقود الافتراضية حتى الآن، أما اليمن فهي لم تحرك ساكناً

(50) نقلاً عن: شركة تويتر: تغريدة من حساب ممثل الرئاسة المكسيكية (Gobierno de Mexico) ، www.twitter@GobiernoMX.com.

(51) نقلا عن :موقع www.amwalaghad.com، أ/ فاطمة إبراهيم، مقالة بعنوان البنك المركزي السويسري يخبر العملة الرقمية في معاملات مع بنوك استثمارية، نشرت بتاريخ 13يناير 2022م.

(52) التقرير النهائي لمشروع عابر الصادر عن النبك المركزي السعودي ومصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي تم نشره عبر الإنترنت موقع: .www.sama.gov.sa.com

(53) أنظر: د/ عبدالله بن سليمان الباحوث، مرجع سابق، صـــ 42، 43.

(54) نقلاً عن موقع: www.sasapost.com\opinion\elpetkoan والموقع www.arabic.arebienbusiness.com.

بشأن تلك النقود الافتراضية بالرغم من انتشارها الواسع بالترويج لها والحث على استخدامها من قبل الأفراد وبعض المؤسسات عبر وسائل التواصل الاجتماعي بشكل مخيف مع عدم الالمام والفهم لماهية تلك النقود الافتراضية وخطورة تداولها وقبولها كنقود سيما وأن من طرق اكتساب تلك النقود استعمال المقامرة والمراهنة.

ولذلك فإن عدم إخضاع التعاملات المالية والتجارية التي تتم بالعملات الافتراضية بما فيها البتكوين للرقابة الدولية قد يحد من آفاقها المستقبلية بشكل كبير فضلاً عن عدم وضع قيود وقواعد أو ضوابط للحد من المخاطر والجرائم وعدم تداولها بشكل مجهول إلى حد كبير في غياب الرقابة المالية والحكومية، وتحديد طبيعة تلك العملات الافتراضية وقانونيتها.

ثالثاً: التكييف القانوني والشرعي للنقود الافتراضية:

وبعد عرض ما سبق بيانه لمعرفة الإجابة عن السؤال المطروح هل العملات الافتراضية نقوداً أي هل تتوافر شروط النقود في تلك العملات الرقمية الافتراضية ومما تجدر الإشارة إليه أنه سبق بيان وظائف النقود والشروط الواجب توافرها في العملة النقدية بالمبحث التمهيدي وبالرجوع إليها والتأمل في الوظائف الرئيسية للنقود منها وسيلة للمبادلات، لقياس لقيم السلع والخدمات، مخزن للقيمة أو أداة لحفظ الثروة، وأهم الشروط لنجاح أي عملة ناجحة هي القبول العام وضبط الاصدار واستقرار القيمة يتضح جلياً وبما لا يدع مجالاً للشك أن النقود الافتراضية خالية من تلك الوظائف الرئيسية والشروط الواجب توافرها في النقود، وبالتالي يتبين أن تلك النقود الافتراضية (الرقمية المشفرة) بأنواعها وصورها المختلفة مشوبة بالعيوب والكثير من الانتقادات الموجهة إليها من الناحية القانونية والاقتصادية والفنية والتي تضعف من مكانتها وتقلل من أهمتها ودورها كوحدات نقدية.

ليس من السهل التوفيق بين العملات الرقمية الافتراضية والاسلام لكونها من منتجات الهندسة المالية وموضع مضاربة ولما سبق بيانه، فمبادئ الشريعة تركز إلى جانب تحريم الفائدة على النشاط الاقتصادي الحقيقي القائم على أصول ملموسة وتحرم المضاربة بالأموال بطرق غير مشروعة أم محرمة وأطلق ذلك نقاش بين علماء الدين الإسلامي عما إذا كانت العملات الرقمية حلالا أم لا.

وتسعى شركات العملات الرقمية للتأثير في هذا النقاش الدائر بإطلاق أدوات قائمة على أصول ملموسة وتحظى بموافقة علماء الدين على سلامتها وبالتالي بدأت شركة ون جرام (One Gram)، شركة محلية تأسست في عام 2017م، نشاطاً جديداً بإصدار عملة رقمية مدعوماً بالذهب في إطار الجهود الرامية لإقناع المسلمين بأن الاستثمار في العملات الرقمية لا يتعارض مع الدين لا سيما وامتداد الاهتمام العالمي الكبير للبتكوين والإيثيريوم وغيرهما من العملات الرقيمة إلى دول الخليج وجنوب شرق أسيا المركزين الرئيسيين للتمويل الإسلامي.

وأحد مؤسسي شركة ون جرام صرح بمحاولته إثبات أن قواعد الشريعة تتوافق بالكامل مع تكنولوجيا سلسلة الكتل (بلوكتشين) الرقمية وحصلت الشركة على خطوة بأن عملتها الرقمية متوافقة مع مبادئ الشريعة الإسلامية من مجموعة المعالي للاستشارات في دبي والمعالي واحدة من عدة مؤسسات استشارية في مختلف أنحاء العالم تبت فيما إذا كانت الأدوات المالية

تفي بمعايير الشريعة الإسلامية لا سيما وأن الذهب كان من أوائل أشكال النقود في المجتمعات الإسلامية.

ومن التجارب الأخرى أجرت مؤسسة سلسلة الحلال ومقرها الإمارات عرضاً مبدئياً لإصدار عملة في ديسمبر/ كانون الأول 2017م ترتبط ببيانات عن السلع الحلال.

وفي ماليزيا أطلقت شركة هلو جولد (Hello Gold) عرض مبدئياً من عملتها الرقمية المدعومة بالذهب في أكتوبر / تشرين الأول 2017م وحصلت على موافقة عليها من علماء الدين في مؤسسة أماني الاستشارية في كوالالمبور وأن عملة تلك الشركة إسلامية لأن المعاملات تحدث خلال فترة محددة مما يجعلها أقل تقلباً ويعالج مشكلة غموض التسعير، فمؤسسة أماني الاستشارية في ماليزيا تحتوي على لجان الشريعة التي تشرف على المعاملات الإسلامية، ولم تصدر السلطات الدينية عن المستوى الوطني الماليزي فتاوى فيما إذا كانت العملات الرقمية حلالاً وفي حين أن بعض المؤسسات العالمية توصي بمعايير التمويل الإسلامي فليس في يدها سلطة فرض هذه المعايير وبالتالي يترك للمستثمرين الإسلاميين حرية الاختيار بين فتاوى علماء الدين في المؤسسات الاستشارية والشركات المالية والمؤسسات الأكاديمية التي قد يتضارب بعضها أحياناً، وقد صدرت واحدة من أوائل الفتاوى في العام 2014م عندما اعتبر الأكاديمي، الذي يعمل في كاليفورنيا وهو من أصحاب الدراسات البارزة في التمويل الإسلامي، " البتكوين وسيطاً شرعياً للتداول وإن كان عرضة للتلاعب" [55] ، ومنذ ذلك الحين أصدر فقهاء إسلاميون من جنوب أفريقيا فتاوى تحلل العملات الرقمية وقالوا أنها أصبحت مقبولة اجتماعياً وشائعة الاستخدام ، إلا أن مركز دار الإحسان في دربان أحجم في أكتوبر/ تشرين الأول 2017م عن إقرارها استناداً إلى مخاوف من استخدامها في عمليات احتيال.

" ووصفها بعض العلماء في تركيا والهند وبريطانيا بأنها حرام وأعلن مفتي مصر في يناير/ كانون الثاني 2018م أنه يجب منع تداولها ". [56]

بخلاف ما ذهب إليه بعض الباحثين في دراساتهم وأبحاثهم بأن العملات الرقمية المشفرة وأهمها البتكوين[57] فمنهم من وصفها بالتكييف الفقهي أنها لا تعتبر أداة تبادل ولا أداة دفع نهائي ووصفها البعض بأنها ليست سلعة حتى تعطى كونها ليس مراده لذاتها لأنها ليس لها قيمة ومنفعة في ذاتها المجردة وإنما هي مرادة لغيرها وهو أن تتخذ وسيلة للتبادل، بينما وصفها البعض الآخر بأنها ليست أداة ائتمان لأنها ليست دين على مصدرها فلا يمكن الرجوع عليهم بالقيمة ولا يوجد جهة تكلفها، وتوصل أحدهم إلى أن العملات الافتراضية المشفرة بوضعها الحالي لا تعد عملة في ضوء الاقتصاد الإسلامي ولا يجوز شرائها ولا بيعها ولا تداولها غير أن تحريمها تحريم الوسائل لا تحريم المقاصد، ولكن يحرم المضاربة بها لأن بتكوين(Bitcion) في الوقت الحالي ليست عملة ولم

(55) نقلاً عن: موقع www.arabicpost.net، مقالة منشورة بعنوان (حلال فلا تخشى الاستثمار هكذا اصبحت العملة الرقمية في دبي شرعية) ، نشر بتاريخ 2018/3/24م.

(56) نقلاً عن: موقع www.arabicpost.net،مقالة بعنوان (عملة رقمية في ماليزيا مماثلة للعملة الرقمية الجديدة الشرعية في دبي)، نشرت بتاريخ 2018/4/9م.

(57) نقلاً عن : موقع http://dspace.univ-eloued.dz/handle، أحمد خزان، رسالة ماجستير" الأحكام الفقهية للصرف الالكتروني دراسة حالات العملات الافتراضية البتكوين نموذجاً"، 2018م، صـ112، 113، 126.

تتكون لها أصول ولم تتحول إلى اسهم أو صكوك.

ويرى الباحث أن تباين الفتاوى يرجع إلى عدة أسباب أهمها أن العديد من علماء الشريعة يجدون صعوبة في فهم تعقيدات العملات الرقمية الافتراضية الوهمية المختلفة في خصائصها وأنواعها واعتماداتها المتنوعة والمتعددة، ولوجود هيئة التكنولوجيا المالية الإسلامية في بريطانيا التي تتولى وضع توجيهات اعتماد منتجات التكنولوجية المالية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية بما فيها العملات الرقمية، غير أن علماء الشريعة لم يحسموا الرأي حتى الان فيما إذ كانت العملات الرقمية عملات فعلياً وهذا مهم لدفع الزكاة وللمواريث، ولأن مجمع الفقه الإسلامي في جدة لم يصدر أي قرارات فيما يتعلق بالعملات الرقمية ولكنه يعتزم بحث هذا الموضوع خلال واحدة من جلساته الرسمية هذا العام وسيسعى أيضاً بتنظيم الأدوات مع العلماء لبحث هذا الموضوع مسألة العملات الافتراضية.

ولذا يرى الباحث أن العملات الافتراضية لا تعد وسيلة دفع وليست من العملات النقدية أو الورقية الإلزامية (القانونية) ويتوجب عدم قبول تلك العملات الافتراضية وبالأخص البتكوين وما شابهها وماثلها من عملات افتراضية وهمية تعتمد على طريقة التعدين المطلق من المعدنين مجهولي الهوية بدون رقابة حكومية وأيضاً التي تعتمد على المراهنات والمقامرة والألعاب ونحوها المستمدة من مصادر مشبوهة أو غير مشروعة شرعاً وقانوناً والتي لا تخضع لإدارة السلطة المركزية كالمصرف المركزي والحكومة.

ويفترض في العملات الرقمية المشفرة أن تكون عملة إلكترونية مركزية بمعنى أن يسبق العملية دفع نقود أو أي علمه قانونية للجهة أو المؤسسة المرخص لها والخاضعة للرقابة وإشراف الدولة وبالأخص البنك المركزي التي تصدرها، فيجب أن تخضع للسلطات القانونية في كل بلد، ولمعايير الكفاءة الاقتصادية التي تخدم الجميع، فتعدد العملات الرقمية المشفرة في بلد ما هو إضرار باقتصادها وتهديد لسيادتها ويفتح باب عظيم من أبواب الشر والفساد لذا لزم أن تكون خاضعة لضوابط وقواعد يتم وضعها من المختصين بالعلوم الشرعية والقانونية والاقتصادية، وأكد ذلك بعض الباحثين[58] بإمكانية الدولة في الفقه الإسلامي بعد الاتفاق على أن الأصل في المال هو الذهب والفضة، يحق أن تنشأ عبر المؤسسات المختصة عملة افتراضية تكون منضبطة بضوابط شرعية لتكون بعيده عن التلاعب والاستغلال والمضاربات وغير ذلك من التصرفات التي تخرج النقود عن مهمتها ووظيفتها الأساسية، ومن أهم الضوابط اللازمة لذلك وجود الغطاء الشرعي والاعتماد الحكومي وبالتالي يجب على الدولة أن تلتزم بالضوابط الشرعية عند اصدارها للنقود الافتراضية، وألا يكون ذلك الحق باب لأكل أموال الناس ونهب ثرواتهم، فيصبح النقد وسيلة للربح وطريقة لسرقة أموال وثروات الشعوب، ويحصل ذلك عند زيادة اصدار النقود الافتراضية بشكل كبير، وهو ما يسمى بالتضخم النقدي والذي له أثار مدمرة على اقتصاد الدول والمجتمعات، فمن خلال اخضاعها بضوابط شرعية وإجراءات لازمة وإدارة كافية وأمينة لعرض النقود ومنع الاكتناز والربا وتنظيم عرض النقد بما يكفل ثبات واستقراريه قيمة الوحدة

(58) نقلاً عن: أ/ محمد رياض عبدالكريم، رسالة ماجستير بعنوان الحكم الشرعي للنقود الافتراضية، 2019م، صـ 60.

النقدية عبر الزمن كشرط للعدل في المعاملات وبمقاصد شرعية واقتصادية راجحة وكل ذلك من أجل تحقيق العدل المالي بين الناس الذي هو مقصد من مقاصد الشريعة الإسلامية الغراء.

أن سبب نشأة تلك النقود استخدام الخوارزميات لحل عمليات معقدة خوارزمية تسجل في كل عشر دقائق ولا يسمح بتسجيل ذات المسألة الخوارزمية المعقدة المسجلة مسبقاً من أي شخص أخر.

فأول من أوجد الخوارزميات هو العالم العربي جابر بن حيان الخوارزمي، ويرى الباحث ضرورة تدخل الأجهزة المعنية باليمن للتدارك تلك النقود الافتراضية الحديثة وايجاد حلول بديلة أو قواعد وضوابط لتلك النقود الافتراضية بأن يتم إصدارها من قبل سلطة الدولة وعبر خبراء من ذوي الاختصاص في مجال الخوارزميات والتطور التكنولوجي بمجالي الاتصالات والانترنت ومنع التعامل بالطرق المشبوهة أو المحرمة منها المقامرة والمراهنة والميسر وعدم استخدامها في أفعال أو لأغراض أو لأهداف غير مشروعة شرعاً وقانوناً.

ومما سلف يتبين أن تلك العملات الافتراضية لا تعد نقوداً لمخالفتها الشريعة الاسلامية الغراء.

المطلب الثاني: الحكم في تعدين النقود الافتراضية والتعامل بها، وآثار النقود الافتراضية:

<u>أولاً: الحكم في تعدين النقود الافتراضية والتعامل بها:</u>

قبل بيان الحكم في تعدين النقود الافتراضية يتعين بيان ما هو التعدين وما المنصات أو الأسواق التي تتداول بتلك العملات الرقمية المشفرة ومن خلال ذلك يتم بيانه بالآتي:

1- التعدين : يتم استخدام كلمة تعدين أو تنقيب لوصف عملية انتاج العملات الرقمية الافتراضية وبالأخص عملة البتكوين وتحتاج تلك العملات الرقيمة الكثير من الطاقة وبالتالي استهلاك الطاقة العالمية لعملة البتكوين الرقمية الشهيرة المؤكد ذلك في التقرير الصادر في بداية العام الماضي المتضمن أن العملة تستهلك حوالي مائة وواحد وعشرين تيرا وات سنوياً وهو رقم هائل يزيد عن استهلاك دولة الإمارات العربية والمتحدة أو الأرجنتين من الكهرباء وتعد استهلاك الطاقة بسبب تعدين العملات الرقمية الافتراضية وعلى رأسها البتكوين مشكلة ستزداد بمرور الوقت في حال استمرت العملات الرقمية بالارتفاع من حيث السعر وبذلك يتضح أنه لا يتم التعدين إلا باستهلاك كم كبير من الطاقة لتشغيل شبكات العملات الرقمية.

ولفهم الأمر من الضروري شرح فكرة تعدين العملات الرقمية وذلك بأن المستخدمين يقومون بتخصيص قوة معالجة ما عبر حواسيب أو أدوات مصممة خصيصاً لمعالجة طلبات شبكات العملات الرقمية وهنا يمكن للمستخدم المسمى المُعدّن أن يعالج عمليات التحويل التي تحصل ضمن الشبكة وبالمقابل يحصل على عملات تحويل بالإضافة إلى جوائز على شكل كمية معينة من العملات الرقمية تمنح له مقابل مساهمته.

وبالطبع كلما قام المعدن بتخصيص قوة معالجة أكبر للشبكة ستكون فرصة لحصول على عملية لمعالجتها وجني الربح أكبر، لذا عادةً ما يسيطر المعدنون الكبار الذي يمتلكون مراكز تعدين شاسعة متخمة بالآلات المخصصة للأمر على المجال، فيما أن المعدنين الصغار عادة ما ينظمون إلى تحالفات تزيد من فرص حصولهم على عملية تحويل لكنها تقلل

من ربحهم من كل عملية عموماً، هذا النوع من تعدين العملات الرقمية يعتمد على كون المعدنين يسعون للحصول على افضل فرص ممكنة لحل العمليات عبر تقديم أكبر قدر ممكن من قوة المعالجة وبالطبع فقوة المعالجة الخاصة بالمعالجات أو معالجات الرسوميات أو أجهزة التعدين حتى تستهلك الطاقة الكهربائية وكل ما كانت القوة المطلوبة أكبر يستخدم المعدنون طاقة أكبر. يسمى هذا المبدأ من التعين بإثبات العمل (Proof Of Work) أي أن المعدنين يثبتون العمليات التي قاموا بها لكونهم قد قدموا كمية معينة من المعالجة لحل المعضلة الرياضية الخاصة بالتحويل وبذلك تعتمد جميع العمليات الرقمية مبدأ اثبات العمل في الواقع لكن الانتشار الكبير لهذا المبدأ لا يعني خلوه من العيوب بل فيه عيب كبير يزداد تأثيره بشكل تدريجي مع استمرار ازدهار سوق العملات الرقمية وهنا تكمن المشكلة الأساسية في استخدام اثبات العمل في العملات الرقمية لاستهلاك كم كبير من الطاقة بخلاف التحويلات المالية التي تتم عبر أنظمة مركزية لا تستخدم هذا النوع من الهدر للطاقة في الواقع مع أن أنظمة التحويل المركزية تمتلك العديد من العيوب دون شكل فهي خيار أفضل بيئياً من العملات الرقمية المشفرة التي تهدر الطاقة.[59]

ونظراً لذلك تم إيجاد بديل لأسلوب إثبات العمل هو أسلوب تأكيد عمليات لشبكات بلوك تشين يعرف باسم إثبات الحصة (Proof Of Stake) فهو لا يحتاج قوة معالجة هائلة ولا يهدر كم كبير من الطاقة، على عكس إثبات العمل، في سبيل تشغيل شبكة العملة الرقيمة لاعتماده على فكرة مختلفة تماماً وواعدة للمستقبل فلا يحصل المعدنون على فرصة تأكيد العمليات وفق قوة المعالجة التي يقدمونها بل وفق نظام يطلب منهم تقديم حد معين من العملة الرقمية التي يتم تعدينها حيث تم حجز هذه العملة الرقمية بشكل مؤقت طالما أن المعدن يشارك في الشبكة ويتم تأكيد أن المعدن لا يحاول الاحتيال لكونه لا يسمح له بمعالجة أي تحويلات تتضمن نقل عملات رقمية أكبر من العملة الرقمية التي أودعها مسبقاً وفي حال قام أحد المعدنين بمحاولة إدخال عملية احتيال إلى الشبكة فهو يغامر بخسارة كامل ما يملكه من عملة رقمية، ولا يزال مبدأ إثبات الحصة حالياً تجريبي نوعاً ما وهو غير مستخدم في إي عملة رقمية كبرى. وهذا المبدأ التجريبي إن نجح وأصبح هو المبدأ المتبع لتعاملات العملات الرقمية على نطاق واسع لترتب على ذلك تجنب واحدة من أكبر المشاكل هدر كم كبير من الطاقة بأنواعها سواء الكهربائية أم غيرها.

ومن خلال ما سلف ذكره يتبين أن التعدين هو عملية إنشاء عملة جديدة باستخدام أجهزة الكمبيوتر المتطورة لحل الخوارزميات وفك الشفرات الرياضية المعقدة ويقوم المعدنين الذين تطلق عليهم مجازاً تسمية (عمال المناجم) لعملية حفظ البيانات وعمليات التداول وتسجيلها في سلاسل محاسبية تسمى كل منها بلوك تشين. ويستخدم العاملون في التعدين معدات كمبيوتر قوية (GPU) وحدة معالجة الرسوم أو بشكل أكثر واقعية دائرة متكاملة خاصة بالتطبيقات وتحتاج هذه السلسلة إلى كميات هائلة من الطاقة تشغل الحواسيب المرتبطة ببعضها البعض، وفي ظل انقطاع التيار الكهربائي لبعض الدول العربية منها بلدنا الحبيب

(59) نقلاً عن: موقع www.mena-tech.com، أ/ علي وديع حسن، مقال منشور بالإنترنت بعنوان (لماذا تحتاج العملات الرقمية الكثير من الطاقة وهل هذا الاستهلاك هدر أم ضرورة) ، تاريخ 16 مارس 2021م.

اليمن، لبنان، سوريا، العراق، فلسطين يستحيل تعدين العملات الرقمية المشفرة (الافتراضية) بهذه الدول، وبالرغم من انقطاع التيار الكهربائي عن عموم لبنان ساعات طويلة بدا أن هناك نشاط قوي لتعدين العملات الرقمية وبالأخص البتكوين في منطقتين جزيان والشوف حيث يستفيد عاملو المنجم الافتراضي من توفير الكهرباء أطول مدة زمنية وتنتج من المحطات الكهرومائية على نهر الليطاني، ونظراً لذلك صادرت السلطة اللبنانية معدات تعدين بتكوين حيث أعلنت المصلحة الوطنية لنهر الليطاني " أن الجهات المعنية بالتعاون مع بلدية جزين بادرت إلى ضبط وتفكيك الأجهزة في محلات التعدين التي تستعمل للعملات المشفرة بعد تعديات على شبكة الكهرباء"[60]

وفي الإمارات ارتفعت شعبية نشاط التعدين المنزلي للعملات الرقمية بصورة هائلة خلال العامين الماضيين ما خلق طلباً قوياً من قبل الأفراد على كروت الشاشات المستخدمة في عمليات التعدين وتسبب في تضاعف أسعارها ثلاث مرات على الاقل مقارنة بأسعار ما قبل جائحة كورونا في 2019م، وتدعى هذه العملية التعدين بكروت الشاشة وكروت الشاشة وتدعى أيضاً بوحدات معالجة الرسومات ويرمز لها GPU

(Graphic Processing Unit)، ونتج عن ذلك إلى أن أسعار بعض أنواع كروت الشاشات ذات الإمكانات الكبيرة مثل NVIDIA3090 والذي يعتبر بشهر يناير من هذا العام الأفضل في السوق يصل إلى ثلاثة عشر أ لف درهم وتجاوز عدد الصناديق التي باعها بعض المتاجر بدبي خلال السنتين الماضتين إلى ثلاثة ألاف صندوق واللافت إلى أن الطلب على كروت الشاشة يأتي أيضاً من الدول المجاورة وخاصة إيران والتي تجري فيها عمليات تعدين على نطاق واسع.[61]

2- المنصات أو أسواق التداول في عالم العملات الرقمية المشفرة: بالبدء نبين تداول العملات الرقيمة وآلية التداول على المنصات المختلفة كالتالي:

- يستطيع المستثمر شراء العملات الرقمية أو بيعها من خلال تلك المنصات.
- كما يمكن للمستثمر تحويل أمواله من المال الورقي إلى الرقمي.
- القدرة على التحويل بين فئات وأنواع العملات الرقمية المختلفة.
- المنصات الخاصة تقوم بعمليات التداول بفرض رسوم محددة على التعاملات المختلفة التي تتم من خلالها.
- كما تقوم كل منصة بتحديد سعر الصرف الخاص بها.

وبذلك يتضح جلياً أن منصات التداول في عالم العملات المشفرة تعمل تنظيم وتيسير العلاقة بين البائع والمشتري، هذا إلى جانب إتاحة قدر كبير من السيولة التي تعمل على زيادة سرعة عمليات التداول بأكبر قدر ممكن، وتعمل منصات تداول العملات الرقمية المتمثلة في مواقع إلكترونية أو تطبيقات على التحكم في عمليات التداول بداية من الافتتاح حتى الإغلاق بصورة تامة.

وأبرز منصات تداول العملات الرقمية المشفرة

(60) نقلاً عن: موقع www.almodon.com، مقال منشور في جريدة إلكترونية مستقلة المسمى المدن، بتاريخ 2022/1/12م.

(61) نقلاً عن: موقع www.alroeya.com، مشعل العباس – دبي ، مقال منشور بعنوان أجهزة استخراج العملات الرقمية في المنازل في الإمارات، بتاريخ 2022/1/4م.

(الافتراضية) منها [62]:

- منصةNSFX، التي بدأت عملها في عام 2013م، معتمدة في كل دول أوروبا، وتتيح التداول في العديد من العملات وهي: البتكوين، الإيثيريوم، الريبل، الايتكوين، البتكوين كاش، الفوركس، الأسهم، حسابات تداول بنكية ENC.
- منصة Binance، تعد الأقوى للتداول الرقمي.
- منصة Kucoin، بدأت التواجد في سوق العملات المشفرة من بداية عام 2017م، وهي من أكثر المنصات قوة وتعد المنافس الأول لمنصة بينانس.
- منصة Huobi Global، التي بدأت عملها في عام 2013م، لها أكثر من مقر في كثير من دول العالم وتمتد خدماتها إلى ما يقارب من مائة وثلاثين دولة حول العالم.
- منصة Coinbase، تعد المنصة الوسيط الأهم فيما يتعلق بالبتكوين، ومجال عملها فتقوم على التبادل بين كل من العملات التالية: البتكوين، وعملة الأيثير، وعملة الايتكوين، وبتكوين نقدي بجانب شمولها عملات رقمية بعدد اثنتين وثلاثين عملة وتقوم بأعمالها في حوالي 190 دولة.
- منصةKraken، تعمل على تأمين طريق القيام بشراء العملات المشفرة بالإضافة إلى تخزينها، ولا تقتصر على العملات المشفرة فقط بل تضم الورقية أيضاً مثل الدولار الأمريكي والكندي بالإضافة إلى الجنية الاسترليني وكذا اليورو وأخيراً الين الياباني، وغيرها من المنصات لا يسع الباحث ذكرها في هذا البحث.

ولما سلف ذكره يتضح أن تعدين العملات هو عملية يتم من خلالها إدخال العملات الجديدة في التداول، ويتم إجراؤها باستخدام أجهزة كمبيوتر متطورة للغاية تحل مشاكل حسابية معقدة للغاية. وأصبحت مع تقدم السنين هذه العملية غير مجدية في التعدين، لأن استخدام وحدة المعالجة المركزية بطيء جداً ويستغرق شهوراً لتحقيق الأرباح وأصبح التعدين بحاجة إلى معالجات قوية جداً تناسب الصعوبة المتزايدة في حل المعادلات على شبكة بلوك تشين، ويتم تداول تلك العملات الرقمية المشفرة بعد تعدينها عبر منصات في عالم سوق العملات الرقمية سبق ذكر بعض من أبرز المنصات، والجدير بالذكر إلى أنه سبق الإشارة إلى منصة متواجدة في دولة البحرين وهي شركة رين مانجمنت د.م.م كوسيط لتداول الأصول المشفرة بموجب ترخيص من مصرف البحرين المركزي وهي منصة تداول عملات رقمية مشفرة (افتراضية) في ست دول خليجية ولها موقع في الانترنت [63] ، لذا لزم الإجابة على السؤال ما هو الحكم في تعدين العملات الرقمية المشفرة (الافتراضية) والتعامل بها.

3- الحكم في تعدين العملات الرقمية المشفرة (النقود الافتراضية) والتعامل بها:

بعد عرض ما لزم بيانه بما في ذلك خصائص العملات الافتراضية يتضح مخالفتها بل مناقضتها

(62) نقلاً عن: موقع www.alroeya.com، أ/ شيماء عزيز ، مقال منشور بعنوان أبرز منصات تداول العملات الرقمية الموثوقة، بتاريخ 2022/1/4م.

(63) نقلاً عن: موقع www.rain.bh .

لمقاصد الشريعة الإسلامية المتعلقة بالمال، فقد جعلت الشريعة الإسلامية تطبيق مقصد تيسير التعامل بالمال واستثماره من مسؤولية الدولة فترتب على ذلك أن الدولة هي التي تصدر العملة وتصك النقود وفق تنظيم دقيق يحقق العدل في معاملات الناس وأن تخضع لإدارة سلطة الدولة ورقابتها، أما النقود الافتراضية فقد تبين أنها تقوم على المجهولية وعدم الضمان وتهدد الاستقرار المالي في الدول التي انتشر استخدامها فيها، لأن التحكم في كميات عرض النقود ليست خاضعة لإدارة سلطة الدولة وليس عليها رقابة، كما أن صفة المحدودة في النقود الافتراضية تشكل اعتداء أخر على حق الدولة، فالدولة هي التي تحدد كمية النقود التي تكفي للرواج والتبادل المقصود بين الناس واصدار النقود من غير الدولة يعتبر من الفساد ويبيح للحاكم أن يوقع العقوبة على من أضر بنقد البلد ، وبذلك فإن عدم الاعتراف بالنقود الافتراضية (العملات الرقمية المشفرة) تجعل التعامل بها من المحظورات التي تستدعي إيجاد قانون يمنعها ويعاقب من يتعامل بها نظراً لخطورتها على اقتصاد الدولة، فضلاً عن وقوع الأضرار الجسيمة للمستخدمين والمتعاملين بها ويعد ذلك مخالفتها للقواعد الشرعية منها لا ضرر ولا ضرار، درء المفاسد مقدم على جلب المصالح، الضرر يزال، مما يتعين معه إزالة الضرر ودرء المفاسد المشار إليها آنفاً لأن الشريعة الإسلامية حرصة على مقصد رواج المال وإخراجه عن أن يكون مقتصراً على فئة قليلة من الناس ولأن الاحتكار والتعمية من خصائص النقود الافتراضية تعد مخالفة لمقاصد وقواعد الشريعة الإسلامية سالفة الذكر.

ثانياً: آثار النقود الافتراضية:

نظراً لعدم خضوع العملات الافتراضية لإدارة سلطة الدولة لأنها لا تقع تحت السلطة النقدية لأي دولة وليس عليها رقابة كونها افتراضية غير ملموسة لا فزيائية وأصبحت واقعاً معيشاً ومؤثراً في الساحة الدولية، ولأن التوسع في استخدام هذه العملات الرقمية المشفرة (النقود الافتراضية) سينتج عنه عدد من الآثار اقتصادية المختلفة السلبية منها والإيجابية نشير إلى ذكر موجز لأهم هذه الآثار:

1-الآثار على عرض النقود:

من المتوقع أنه في حالة نجاح وانتشار العملات الافتراضية فإنها ستؤثر بشكل ملموس في المتغيرات الاقتصادية الآتية: (العرض الكلي للنقود على المستوى الدولي، توليد النقود، حجم النقود داخل الاقتصاد بمفهومة الضيق، ينتج عنه نقص الطلب على النقود القانونية العملات الورقية الإلزامية)، كما أن الإغراء الأكبر للعملة الرقمية في نظر الشركات الكبيرة والبنوك هو التكنولوجيا التي يستخدمها والتي تختصر الوقت الذي يتطلب ارسال الأموال عبر الحدود، كما أن لها تأثير على المجال الاقتصادي والمالي للدول التي تعترف بتلك النقود وتتداول بها ولا تجعلها مرتبطة بأي عملة أخرى ولا نقود.

2-السياسة النقدية والنقود الافتراضية:

تعد وظيفة مراقبة وتوجيه الائتمان من أهم الوظائف التي يقوم بها البنك المركزي في الوقت الراهن، فهو يسعى للتحكم في الائتمان وتوجيهه نحو القطاعات المستهدفة، ويعتمد على أدوات مختلفة لتحقيق هذه الوسيلة، والنقود الرقمية المشفرة ستؤدي لحدوث تغيرات مهمة في السياسة النقدة وأدواتها كما انها ستضعف دور البنوك المركزية في إدارة السياسة النقدية وتفقد البنوك المركزية أهميتها، فقبل عقدين من الزمن حذر المحافظ السابق للبنك المركزي البريطاني

"من أن تفقد البنوك المركزية أهميتها إذا اصبح استخدام العملة الرقمية كاستخدام العملة العادية"[64] وستضطرها إلى العمل على ابتكار أدوات ووسائل جديدة تتلاءم مع التطورات والابتكارات التقنية مع لزوم تعديل القوانين ووضع ضوابط وقواعد لتلك العملات الرقمية المشفرة (الافتراضية) لا سيما وأن لها إقبال لأصحاب الثروات والمشاهير وبعض الدول اعترفت بتلك العملات الرقمية المشفرة والتداول بها ناهيك عن انتشار شركات متخصصة ومنصات في عالم سوق العملات الرقمية المشفرة واتساعها على معظم دول العالم بما فيها شمال أفريقيا وأمريكا ودول الخليج والصين فبعض المنصات تتجاوز اتساعها لأكثر من مائة وثلاثين دولة والبعض إلى مائة وتسعين دولة حول العالم وهذا بحد ذاته يعد أن النقود الافتراضية فرضت على الأمر الواقع وهو ما أكدته بعض السلطات الدولية بما فيها الاتحاد الأوربي وأمريكا اللاتينية والهند والسلفادور والصين وغيرها من الهيئات والسلطات الدولية كما أن شركات التواصل الاجتماعي وبالأخص شركة ميتا أصدرت عملة رقمية مشفرة خاصة بها واتبعت خطوتها بقية الشركات الأخرى لإصدار عملات رقمية مشفرة وذلك لمواكبة التطورات التكنولوجية للعصر الحديث.

3- السياسة المالية والنقود الافتراضية:

كما أن للنقود الافتراضية أثر ملموس على السياسية عن طريق تأثيرها على حجم الإيرادات الضريبة المتوقعة وذلك لصعوبة مراقبة الصفقات والتبادلات التي تتم من خلال الإنترنت بين الطرفين المتعاملين مباشرة الند للند ومن دون وسيط مالي مما يزيد فرص التهرب الضريبي والجمركي ويؤثر سلباً على السياسة المالية واقتصاد الدول، كما أن قيمة العملات الافتراضية عرضة للتذبذب بشكل كبير مما يقل لجاذبيتها للشخص الطبيعي ويعد من مخاطر العملات الافتراضية.

4- التأثير على استقرار نظم المدفوعات واسعار الصرف والأسواق المالية:

في حالة زيادة أهمية النقود الافتراضية اقتصادياً حتى تصبح الآلية الرئيسية لتسوية المدفوعات عند شيوع النقود الافتراضية فإنه حجم النقود في الاقتصاد سيتعذر تحديده نتيجة لعدم خضوعها لإشراف مباشر من قبل السلطات التي لا تصدرها كونها نقود لا فيزيائية لا تخضع لأي مصرف مركزي ويسهم أيضاً في عدم دقة قياس معدلات سرعة دوران النقود وبالتالي يؤثر سلباً في استقرار الأسواق المالية لا سيما وأنها متقلبة من حيث السعر صعوداً وهبوطاً بين عشية وضحاها ويشكل مخاطر اقتصادية ومالية لا يمكن تداركها لعدم خضوعها لضوابط وقواعد تنظم تلك النقود الافتراضية وذلك لترك بعض الاشخاص سواء الطبيعي أم الاعتباري يحتكرون تلك النقود الرقمية التي لاعتمادها الأساسي على التعدين بعمليات حسابية خوارزمية معقدة.

5- اتساع الهوة بين الاقتصاد الحقيقي والاقتصادي المالي.

6- الأثر على التبادل المالي الدولي؛ فتأثير هذه العملات الافتراضية على التبادل التجاري الدولي لا يزال محدوداً لمحدودية القاعدة النقدية للنقود الافتراضية وعدم موافقة الجهات

(64) نقلاً عن: موقع www.bbc.com، ا. لورد كينع ، محافظ سابق للبنك المركزي البريطاني، أخبار منشور بعنوان فيس بوك يخطط لإطلاق عملة رقمية جديدة.

التشريعية في غالبية دول العالم على اعتبارها وحدة ابراء قانونية مما حد تأثيرها ونفوذها منذ بداية عام 2009م حتى نهاية عام 2019م وفي السنتين الماضيتين 2020-2021م لم تعد النقود الافتراضية تأثير محدود في التبادل المالي العالمي وذلك لموافقة تشريعات بعض الدول منها: نيجريا والسعودية والإمارات وغيرها، وكذا سكوت تشريعات وسلطات بعض الدول الأخرى عن منع تداول تلك العملات الرقمية المشفرة بل أن من المصارف المركزية أصدرت تراخيص لشركات بالتداول لتلك العملات الرقمية (النقود الافتراضية) منها على سبيل المثال: مصرف البحرين المركزي.

كما أن للنقود الافتراضية آثار سلبية على البيئة؛ فتعدين العملات الرقمية المشفرة ينتج عنه استهلاك كم كبير من الطاقة ويترتب على ذلك تلوث البيئة إذا كانت الطاقة تنتج بالمواد الفحمية أم المواد الغازية، نتيجة استهلاك طاقة هائلة لتعدين تلك العملات الرقمية المشفرة (الافتراضية) وانبعاثات غاز الكربون وفعلاً حصلت تلك الآثار السلبية لبعض الدول منها: لبنان والصين وكازاخستان، ولها أيضاً آثار سلبية على الأشخاص والدول من ذلك انقطاع التيار الكهربائي، وافلاس المتداولين أصحاب الأموال القليلة لتلك العملات الافتراضية نتيجة تقلب أسعارها صعوداً وهبوطاً على عكس أصحاب الثروات والشركات لحصولهم على أموال غير مكتسبة نتيجة تقلب أسعارها علاوة على أنها تعد أداة وثمن لتنفيذ أي عمليات غير مشروعة أو محرمة وارتكاب جرائم منها غسل الأموال، المخدرات، وغيرها. ناهيك عن التهرب الضريبي التي تتم تلك العمليات بين أطرافها مجهولي الهوية، علاوة على ذلك تعرض تلك النقود الافتراضية للقرصنة كونها محفوظة بمحافظ رقمية تسمى محافظ رقيمة ساخنة (دافئة)، التي تكون متاحة عبر الإنترنت وتسمح للمستخدمين بالوصول لعملاتهم المشفرة بسهولة أكبر مع وجوب وضع تشفير آمن لها بخلاف المحافظ الرقمية الباردة التي لا تتصل بالإنترنت كونها غير متاحة عبر الإنترنت ويعد الوصول إليها أكثر صعوبة لهذا تكون عادة أكثر حماية، وبالتالي سهولة تعرض النقود الافتراضية للقرصنة، ففي اليابان استولى قراصنة على عملات رقمية تقدر قيمتها مائة مليون دولار من شركة ليكويد اليابانية الرائدة في تجارة العملات المشفرة وكذا تعرض شركة بولي نيتورك التي توصف بأنها أيقونة المنصات الرقمية في مجالات العملات المشفرة لسرقة أصول تقدر قيمتها بنحو ستمائة مليون دولار وذلك عندما استغل قرصان نقطة ضعف في نظامها.

الخاتمة:

إن النقود الافتراضية غير ملموسة لا فيزيائية يعتمد تملكها بالتعدين وكذلك بارتكاب الأعمال المشبوهة أو المجرمة منها المراهنة والمقامرة وغسل الأموال والمخدرات وغيره، تجد ضعف دور البنك المركزي ووظائفه في السياسة النقدية على تلك العملات النقدية المشفرة وتعذر كشف هوية المجرمين أو المتسببين بأعمالهم المشبوهة أو غير المشروعة لعدم استطاعة أي دولة أو جهة رسمية دولية أو منظمة أو مؤسسة دولية تتبعهم وملاحقتهم لأن التداول بالعملات الرقمية المشفرة مباشرة بين الطرفين الند للند ومن غير أي وسيط أو أي جهة أخرى. فضلاً عن أنه قابلة للتحويل لأي عملات أخرى ويتم التوصل إليها مباشرة

بالاتصال عبر الأنترنت؛ وبالأخص الأنترنت العميق والمظلم الذي لا يطلب أي بيانات عن هويته وموطنه ونحو ذلك بخلاف الإنترنت المفتوح، فسبب نشأة تلك النقود الافتراضية استخدام الخوارزميات لحل عمليات معقدة خوارزمية تسجل في كل عشر دقائق ولا يسمح بتسجيل ذات المسألة الخوارزمية المعقدة المسجلة مسبقاً من أي شخص أخر. فأول من أوجد الخوارزميات هو العالم العربي جابر بن حيان الخوارزمي، ويستلزم توافر أجهزة إلكترونية حديثة متطورة وطاقة هائلة، وبالتالي فلها آثار سلبية على السياسية النقدية والاقتصاد والبيئة.

ناهيك أن المستخدم أو المتعامل بتلك النقود الافتراضية يكون مختصاً وذو خبره في مجال التعدين أي مختص في مجال الخوارزميات، وبذلك فإن الباحث توصل إلى عدة نتائج وتوصيات.

النتائج:

1- النقود الافتراضية تصدرها جهات مجهولة أضف إلى أن مالكيها مجهولي الهوية ايضاً وهي عملات رقمية مشفرة ليس لها أي صورة أو شكل من صور وأشكال النقد المعدني أو العملات القانونية بأنواعها وأشكالها المتعددة.

2- النقود الافتراضية لا تعد نقوداً ولا عملات قانونية لافتقارها شروط النقد الشرعي والقانوني ووظائفه فلا تصلح أن تكون قياس عاماً للسلع أو الخدمات فلا توجد دولة أو سلطة معلومة تتبناها أو تصدرها وتشرف عليها وعدم قدرة السلطات النقدية في أي دولة، على التحكم في عرضها أو سعرها المتقلب صعوداً وهبوطاً بشكل مستمر.، ورغم ذلك أمكانية وحرية ارتباط النقود الافتراضية بالعملات القانونية لدى الدول والشركات والأشخاص المتداولين بها.

3- النقود الافتراضية تعتبر آلية ملائمة للشراء والبيع بطريقة سلسة وسريعة وغير محددة السقف، فسقفها مفتوح نظراً لطبيعتها اللامركزية، واعتمادها على التقنية وتجاربها مع مستجداتها وتطوراتها وتنوع وتعدد النقود الافتراضية مع اختلاف خصائصها واتفاق خصائصها بالتعمية والاحتكار وذلك لاعتمادها بشكل أساسي على مبادئ التشفير في جميع جوانبها، وبعض النقود الافتراضية التي لا تعتمد على التعدين خاصيتها غير مؤثرة بالبيئة.

4- النقود الافتراضية، خصوصاً عملة البتكوين التي تعتمد على التعدين مؤثرة بل ضارة بالبيئة، ولها مخاطر على البيئة لانبعاث غاز الكربون عند تعدين النقود الافتراضية باستهلاكها طاقة هائلة يؤثر سلباً على الاقتصاد أيضاً، فضلاً عن آثاره السلبية على السياسة النقدية.

5- تستخدم النقود الافتراضية كأداة أو وسيلة دفع حديثة في المعاملات أو الأعمال سواء كانت مشروعة أم مشبوهة أم محرمة التي تبرم بين طرفيها عبر الانترنت مباشرة الند للند؛ وترتكز على اشخاص يجيدون استخدام تقنية تكنولوجيا المعلومات والخوارزميات ويملكون أجهزة تعدين عالية القدرة وقدرتهم على التحكم فيها بدون رقابة السلطة المركزية أو الدولة.

التوصيات:

1- يوصي الباحث ضرورة تدخل الأجهزة المعنية بالدول بما فيها اليمن لمنع التداول بالنقود الافتراضية الحديثة لأضرارها وأخطارها.

2- يوصي الباحث أيضاً الجهات المعنية وبالأخص

التشريعية والبنك المركزي بإيجاد حلول بديلة أو قواعد وضوابط لتلك النقود الافتراضية بأن يتم إصدارها من قبل سلطة الدولة وعبر خبراء من ذوي الاختصاص في مجال الخوارزميات والتطور التكنولوجي بمجالي الاتصالات والانترنت.

3- يوصي الباحث الجهات المعنية التشريعية والتنفيذية وبالأخص البنك المركزي بحضر التعامل بالعملات الافتراضية التي تعتمد على التعدين لما لها من مخاطر وآثار سلبية على البيئة والاقتصاد.

4- يوصي الباحث جميع الدول العربية والإسلامية بما فيها وطننا الغالي اليمن بالتقييد بتطبيق أحكام الشريعة الإسلامية الغراء بمقاصدها وقواعدها الأصولية والفقهية وإصدار عملة رقمية مركزية مرتبطة بالذهب إسوة بعملة أليوان الصيني الرقمية المركزية على ألا تتعارض وأحكام الشريعة الإسلامية والمبادئ العامة.

5- يوصي الباحث بمنع التعامل بالطرق المشبوهة أو المحرمة منها المقامرة والمراهنة والميسر وعدم استخدامها في أفعال أو لأغراض أو لأهداف غير مشروعة.

قائمة المصادر والمراجع:

[1] أحمد بن علي المقريزي، شذور العقود في ذكر النقود، الطبعة الخامسة، المكتبة الحيدرية، بغداد، 1967م.

[2] ابن خلدون، المقدمة لأبن خلدون، المطبعة البهية المصرية، القاهرة.

[3] أبن القيم، أعلام الموقعين، الجزء الثاني.

[4] أحمد خزان، رسالة ماجستير الأحكام الفقهية للصرف الالكتروني دراسة حالات العملات الافتراضية البيتكوين نموذجاً، 2018م.

[5] برويز داودي، المذهب الاقتصادي الاسلامي المعاملات البنكية والتنمية، القسم الثاني، الطبعة الأولى، مركز الغدير للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 2009م.

[6] عبدالله بن سليمان بن عبدالعزيز الباحوث، النقود الافتراضية مفهومها وأنواعها وآثارها الاقتصادية، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، جامعة عين شمس القاهرة، العدد 1، يناير/ 2017م.

[7] عماد الابراهيم، الخدمات المالية الاسلامية بين الماضي والحاضر.

[8] عمر عبدالله كامل، القواعد الفقهية الكبرى وأثرها في المعاملات المالية.

[9] لعوف الكثرواي، النقود والمصارف في النظام الإسلامي.

[10] محمد الشافعي، الآثار النقدية والاقتصادية والمالية للنقود الالكترونية، بحث مقدم إلى مؤتمر الاعمال المصرفية والكترونية بين الشريعة والقانون.

[11] محمد أمين الشهير بابن عابدين، حاشية ابن عابدين، الجزء الرابع، دار الفكر، بيروت، 1979م.

[12] محمد بن يعقوب الفيروز آبادي، القاموس المحيط، الجزء الرابع، مؤسسة الرسالة، بيروت – لبنان.

[13] محمد زكي شافعي، مقدمة في النقود والبنوك.

[14] محمد عثمان شبير، المعاملات المالية المعاصرة في الفقه الإسلامي، الطباعة السادسة، دار النفائس للنشر والتوزيع، 2007م.

[15] محمد مطلق محمد عساف، بحث من التحديات التي قد تواجه المصارف الإسلامية سوق العملات الافتراضية مقدم للمؤتمر الدولي الثامن لكلية الشريعة في جامعة النجاح الوطنية، للصيرفة الإسلامية في فلسطين بين الواقع والمأمول، 1439هـ – 2018م.

[16] محمد هزاع الكوري، النقود والبنوك والتجارة الدولية، الطبعة الثانية، القدسي للنشر والتوزيع، صنعاء،

2011م.

[17] معجم مقاييس اللغة، الجزء الخامس.

[18] هبة عبدالمنعم، بحث موجز سياسات آفاق إصدار العملات الرقمية في الدول العربية، صندوق النقد العربي، العدد 11، فبراير 2020م

[19] وهبه الزحيلي، موسوعة الفقه الإسلامي والقضايا المعاصرة، الجزء الحادي عشر، الطبعة الأولى، دار الفكر، دمشق، 2010م.

القوانين

[1] قانون رقم (14) لسنة 2002م بشأن القانون المدني اليمني.

[2] قانون رقم (40) لسنة 2006م بشأن أنظمة الدفع والعمليات المالية والمصرفية الإلكترونية.

المواقع الالكترونية

[1] www.m.sa.investing.com
[2] www.mena-tech.com
[3] www.ear.coin.telegraph.com
[4] www.almayedeen.net
[5] www.tenja7.com
[6] www.ar.cointelegraph.com
[7] www.cairo24.com
[8] www.bbc.com
[9] www.france24.com
[10] www.almayadeen.net
[11] www.ar.cointelegraph.com
[12] www.twitter@GobiernoMX.com
[13] www.amwalaghad.com
[14] www.sama.gov.sa.com
[15] www.sasapost.com\opinion\elpetkoan
[16] www.arabic.arebienbusiness.com
[17] www.arabicpost.net
[18] www.almodon.com
[19] www.alroeya.com
[20] www .rain.bh
[21] www.repository.najah.edu/bitstream
[22] http://dspace.univ-eloued.dz/handle